

الخصائص الاقتصادية والتعليمية والصحية والديموغرافية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة للعام 2018: دراسة وصفية .

**The, economic, educational, health and demographic characteristics of the Jordanian family in the light of the results of the 2018 Family Survey: A descriptive study.**

Jordan – Aref Mohammed mflah AL–Saree

## **Summary.**

This study aimed to identify the economic, educational and demographic characteristics of the Jordanian family in the light of the results of the 2018 family survey, and the researcher used the descriptive analytical method, and through sorting and classification of data the following statistical and demographic indicators were monitored: the survey showed that the majority of the families interviewed were of the nuclear family type (98%) While the extended family made up only 2% of all households, the nuclear family consisted of a husband and their children (76%). The results of a survey showed that about 62% of households owned their own homes, while 35% of households were rented. From the sample, the survey showed that most Jordanian households in the sample lived in apartments and houses and 57%, the

results of the survey showed 96% of households have access to their homes wastewater system, while 96% of households responded that electricity services are available, 91% of households have a heating device, 82% of households have sanitation services, and 21% of Jordanian families complain of power outages, the results of the survey showed about 35% of households have access to the average income. 366 dinars.

Key word; the economic, health, educational and demographic characteristics.

الخصائص الاقتصادية والتعليمية والصحية والديمغرافية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة للعام 2018: دراسة وصفية .

الملخص

الدكتور عارف محمد مفلح السرهيد \_ الأردن .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الخصائص والاقتصادية والتعليمية والديمغرافية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة للعام 2018، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال الفرز والتصنيف للبيانات تم رصد المؤشرات الاحصائية والديمغرافية التالية: أظهر المسح أن غالبية الأسر التي تمت مقابلتها كانت من نمط الأسرة النووية ( 98% ) ، في حين ان الأسرة الممتدة تشكل 2% فقط من مجموع الأسر ، والأسرة النووية كانت مكونة من زوج وأولادهمها ( 76% ) ، أظهرت نتائج مسح أن حوالي ( 62% ) من الأسر تملك مسكنها ، في حين شكلت المساكن المستأجرة ( 35% ) من العينة، أظهر المسح أن معظم الأسر الأردنية في العينة كانت تعيش في شقق ومنازل، وبنسبة 57%، أظهرت نتائج المسح ما نسبته 96% من الأسر تتوفر لمساكنها شبكة المياه العادمة، في حين أجابت 96% من الأسر بان خدمات الكهرباء متوفرة ، كما ان 91% من الأسر لديها وسيلة تدفئة ، وان 82% من الأسر حاصلة على خدمات الصرف الصحي ، وأشار 21% من الأسر

الأردنية تشكو من انقطاع التيار الكهربائي، أظهرت نتائج المسح نحو 35% من الأسر متوسط دخلها 366 دينار.

الكلمات المفتاحية: الخصائص ، الاقتصادية ، التعليمية ، الديمغرافية ..

## المقدمة .

ينظر الكثير من المفكرين الى السكان كجسم بشري ينمو ويتحرك ويطرأ عليه التغير من حين لآخر ، كما ينظر اليه آخرون بأنه عنصر في البناء الاجتماعي ، وأن هذا العنصر يمتاز بالثبات والاستقرار نسبيا ويتغير كأى عنصر نباتي آخر ، ومن هنا جاء حصر المفكرين لمجموع الظواهر المتعلقة بالسكان كعنصر نباتي ، وعدد آخر من الظواهر تترتب على تغير السكان وهذه الظواهر هي : حجم السكان ، حيث يتم الوقوف على حجم السكان عن طريق العدد أو الاحصاء في مساحة صغيرة أو كبيرة ، وقد ابتكرت مع مرور الزمن طريقة الاحصاءات السكانية والتي تتم كل 10 سنوات ، هذا الى جانب التسجيلات لحالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها ( جليبي ، 1989).

كما ويقسم السكان داخليا الى السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية التي تعتمد على المزارع ، والسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية التي تعتمد على المزارع ، والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الضواحي ، ويهتم علم السكان بدراسة توزيع السكان في هذه المناطق ( هاليواك ، 1986). ويرى البعض أن الدراسات السكانية في الوقت الحاضر تفتقر الى النظرية بينما تتميز بوفرة النتائج الجزئية بفضل الجهود المتتابعة التي أجريت في ميدانها لجمع النتائج دون الاهتمام بصياغتها في بناء منسق من المعرفة يفسر على أساسه سلوك السكان ، ويرجعون هذا النقص الى التقدم الذي أحرزته الدراسات السكانية في ميدان البحوث الأمبريقية والى انشغالها بتطوير مناهج متميزة لجمع المعلومات وتخليها ، من ناحية ، والى ما يتميز به موضوع الدراسات السكانية وأنتمائه الى عدد من العلوم المتداخلة من ناحية أخرى ( جليبي ، 1998).

ان التحول الديموقراطي هو التغيير الذي يطرأ على مجتمع من المجتمعات لأسباب أو لأخرى ، يعتبر موضوعا هاما وحساسا في الدراسات السكانية ، لأن وجوده يعود الى خلفيات اجتماعية وتغيرات على مستوى حركة أو استقرار السكان ، وبه يقاس مدى ثبات أو حركة المجتمع . ان الظواهر السكانية التي تعمل على حركة السكان ، من مواليد ووفيات ، وفئات السكان التي ينقسم اليها السكان سواء بالنزوح أو الخروج أو الوفود كلها تتم في اطار ات اجتماعية ، بل هي صلب المجتمع في حركته وحيويته ، ان المجتمع الانساني لا يستسلم للطبيعة في تنظيم حركته الطبيعية ولا ينجب ويتناسل وفق غريزة الانجاب والتناسل بل انه ينظم زواجه وعلاقاته العائلية ، ان المجتمع يحافظ على استقرار قدر ما يستطيع عن طريق التطور التكنولوجي والعرف والعادات والتقاليد وكذا وفقا للظروف المختلفة ( مناصرية ، 2005).

كما وتهتم الديمغرافيا بالسكان من حيث الحجم ، وما يطرأ عليه من تغير ، وأسلوب حدوث هذا التغير ، سواء عن طريق زيادة معدلات المواليد أو الوفيات أو الهجرة ، لذلك يدرس هذا العلم تقسيم السكان الى جماعات فرعية عديدة عن طريق الجنس والعمل ، المركز الزواجي ، وما يحدث في هذه البناءات من تغيرات ، أما المناهج فهي غالبا ما تكون اجتماعية كمية ، ويستعين هذا العلم بأساليب فنية متخصصة لمعالجة البيانات السكانية ، يضاف الى ذلك أن الديمغرافيا قد ينظر اليها بوصفها دراسة الحركات السكانية والتحليل النظري لها . ولقد كان جيلا Guillard هو أول من استخدم المصطلح عام 1855 وعرفه بأنه " التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الانسانية ، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان ، من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الحضارية ، والفكرية والاخلاقية ، وحديثا جدا ظهر التعريف الآتي : " دراسة السكان باستخدام الطرق الاحصائية ، مع الاهتمام بالبحث في مسائل مثل : تعداد السكان ، والمواليد والوفيات ، وقياس الخصوبة ومعدلات الزواج ، ويشمل بالاضافة الى تركيبهم وتوزيعهم ، ونماذج التغير التي تحدث لكل هذه الجوانب ( غيث ، 1989).

وبما أن السكان هم المحور الرئيسي الذي يدور حوله الكثير من الدراسات في شتى المجالات ، لذا أصبحت دراسة السكان في أي بقعة من بقاع الأرض ذات أهمية قصوى خاصة في الوقت الذي اصبحت فيه مشكلة النمو السكاني وما يصاحبها من تدني في الخدمات لغالبية سكان الدول النامية أحد أهم هموم

العالم بأسره ، وقد تنبأ العديد من الكتاب والمفكرين القدامى بمشكلة الزيادة السكانية منذ أقدم العصور وتناولوها بالدراسة والتحليل لايجاد الحلول الناجحة لها ، ومنهم افلاطون في كتابه الجمهورية ، وأوروسطو في كتابه السياسية ، والفارابي في كتابه آرار أهل المدينة الفاضلة ، وأبن خلدون في كتابه المقدمة ( البياتي ، 2019).

أما في العصر الحديث فقد حظيت القضايا السكانية بأهتمام عالمي خاصة من قبل الأمم المتحدة ، مما أدى لظهور العديد من الدراسات السكانية التي وجهت اهتمامها لمناقشة كثير من القضايا المتعلقة بالجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان ( دراسات سكانية، 2015)

ويطلق مصطلح السكان ، على مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية محددة ، يشكلون الأساس الطبيعي للجماعة الاجتماعية البشرية ، وهذه الجماعة ثابتة بل متطورة بشكل مستمر ، ويعبر عن هذا التطور بمؤشرات كمية أو مواصفات كيفية في كل مرحلة تاريخية من مراحل خركة المجتمع ، ومن المميزات المهمة التي يتميز بها المجتمع الانساني ، التطور الكمي الكبير ، فقد شهد العالم تغيرات " ديمغرافية " مهمة ، ففي العام 1812 كان عدد السكان ، 1 مليار ، وفي العام 1930 بلغ عدد السكان 2 مليار ، بينما في عام 1961 بلغ 3,037 مليار ، وفي عام 1975 بلغ 4 مليارات ، وفي عام 1980 بلغ 4,432 مليارا ، وفي عام 1987 بلغ 5,28 مليارا ، وفي عام 2025 من المتوقع ان يصل 14 مليارا ( الكتاب المرجعي في التربة السكانية ، 1992). وهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، تكاد تنحصر في مجموعة البلدان النامية ، حيث يعيش نحو 80% من سكان العالم فيها ، أما معدل الزيادة في السكان عربيا فقد بلغ عام 1960 ، 100 مليون ، وفي 1970 بلغ 220 مليون ، وفي عام 2000 ، بلغ 300 مليون ، ونلاحظ ان الزيادة تنحصر بالدرجة الأولى في البلاد العربية ، حيث قفز عدد السكان من مئة مليون عام 1960 الى نحو 220 مليون نسمة عام 1990 ، وفق معدلات نمو عالية جدا ، تختلف من قطر عربي الى آخر ، لكن اجمالا تتراوح ما بين 2,5 % الى 3,5% سنويا في مطلع التسعينيات ، فهي في سورية ، 3,7 % ، وفي مصر 2,6% ، وفي الأردن 3,9 % ، وفي لبنان 2,1% ،

وفلسطين 4% ولا شك هذا يتطلب توفير خدمات الصحة ، والتعليم ، ورفع مستوى الدخل ، للسكان (علي ، 1997).

وتحقيقاً لذلك عقد في تونس من 8- 11 أيار عام 1984 المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب للسكان والتنمية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة العالمية للبرلمانيين ، وفي نهاية المؤتمر تم اصدار ما يسمى " اعلان تونس " الذي دعا الى اطلاق الامكانيات العربية ، ووضع الفرد العربي في بؤرة عملية التنمية ، التي تضمن له الرخاء والتقدم والكرامة والقدرة على الابداع (تقرير المؤتمر البرلماني العربي حول السكان والتنمية ، 1989).

وفي الفترة 23- 25 أيلول عام 1989 عقد في دمشق المؤتمر الرلماني العربي الثاني ، حول التنمية والسكان ، ومما جاء في توصياته : ضرورة توفير الظروف والامكانيات لتطوير المرأة العربية والعمل على زيادة اسهامها في مختلف نشاطات المجتمع ، ودمجها في برلمج وخطط التنمية ، والاهتمام بتعليمها وتدريبها وتأهيلها لتكون عضوا فاعلا في المجتمع ، والعمل على تحقيق سوق عربية مشتركة ، وتشجيع انتقال اليد العاملة العربية بين أقطارها دون تمييز ، وفي داخل الاطار الأوسع للتكامل الانمائي العربي ، وحمايتها من مزاحمة العمالة الاجنبية ، ومعالجة مشكلات نقص التشغيل والبطالة التي بدأت تتفاقم في البلدان العربية ، بسبب الكثير من المصاعب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والعمل على توفير المناخ الموضوعي ، لتشجيع عودة الكفاءات العربية المقيمة في الخارج ، والتي تشكل ثروة احتياطية هائلة للوطن العربي ، يمكن أن تساعد من خلال خبراتها المتطورة في المشاركة في عملية التطور الحضاري ( علي ، 1997). حيث تشير الاحصاءات الى أن الأموال العربية المستثمرة في الخارج أمنت حوالي 20 مليون فرصة عمل خلال الثمانينات في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، حيث يقدر حجم الاستثمارات العربية في الخارج 760 مليار دولار ، ويوجد للوطن العربي 60 بنكا في انكلترا ، و40 بنكا في فرنسا ، ويقول الاقتصاديون في الغرب ، كلما أودع لديهم مليار دولار كان نصفه عربيا ، بينما يعجز الوطن العربي عن ايجاد فرص عمل لأبنائه وتشير التقارير الى أن توظيف الجامعيين في مصر قد توقف منذ تقريبا 1982 ( عبداللطيف ، 1992).

كما يهدف المؤتمر الى نشر الوعي السكاني بين المواطنين العرب ، والى ربط التنمية في البلاد العربية بالمتغيرات الديمغرافية ، بالإضافة الى بحث المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية ، على الساحة العربية ، وتقديم المقترحات اللازمة بشأن تطويرها مستقبلا ، كما استعرضت البحوث المقدمة للمؤتمر ، المشكلات الاقتصادية والتربوية التي تعانيها البلاد العربية ، وخاصة في المجالات التالية : الزيادة السنوية الكبيرة لعدد السكان ، والأمن الغذائي ، والأمن المائي ، والأمن الثقافي ، الأمية وتعليم الكبار ، انخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي العربي ، والعمالة وسوق العمل العربية ، والهجرة الداخلية والخارجية ، والرعاية الصحية للمرأة وللأطفال ، والتربية المستمرة ، وخلص المؤتمر الى جملة من التوصيات الهامة المتعلقة بهذه المجالات وأكد على ضرورة التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية ، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة اليونسيف ، وكذلك الاتحاد الدولي للتنظيم العائلي ، في مواجهة مشكلات السكان والتنمية في البلاد العربية ( تقرير المؤتمر البرلماني حول التنمية السكان، 1989).

وحظي موضوع الظاهرة السكانية باهتمامات كبيرة منذ وقت مبكر في العصر الحديث ، وكان ذلك نتيجة لما شوهد من تزايد كبير في أعداد السكان بمعدلات تفوق الزيادة في الموارد الاقتصادية، وخاصة موارد الغذاء، وتعتبر ظاهرة النمو السكاني من أهم القضايا التي شغلت أذهان المفكرين والفلاسفة ورجال الدين منذ القدم ، وذلك لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وحضارية لكافة المجتمعات البشرية، فهي مرتبطة بشبكة معقدة من المتغيرات الطبيعية والاجتماعية والثقافية، كما أنها تعد من القضايا الهامة التي يعول عليها في رسم السياسات السكانية، بما يتلاءم مع الإمكانيات المتاحة لأي مجتمع بشري ( الهاجري ، 2018).

كما ان معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع أو فئة اجتماعية يساعد كثيرا في التخطيط السليم لذلك المجتمع أو لتلك الفئة ، من حيث المتطلبات المستقبلية سواء في جانب تقديم الخدمات المختلفة ( التعليمية ، والصحية ، والبنية التحتية ، والثقافية ) ، وفي

الوقت ذاته يمكننا من خلال تعرف تلك الخصائص استشراف آفاق مستقبل المجتمعات من خلال التنبؤ بهياكل كثير من المتغيرات ذات العلاقة ، كالعمر ، والجنس ، وعدد أفراد الأسرة وغيرها ومن ثم رسم اطار تقريبي لمستقبل تلك المتغيرات بشكل يضمن - الى حد بعيد - تقادي بعض المشاكل التي قد تنشأ مثل : ارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع معدلات الاعالة ، وعدم العدالة في توزيع الدخل ، وانخفاض الانتاجية في المجتمع ( العتوم وعثمانة ، 2011).

مشكلة الدراسة :

تشكل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع أهمية كبيرة لدراسة الظواهر والمتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع ، حيث تستهدف الدراسات السكانية والمسوح الاجتماعية والاحصائية هذه الجوانب ومنها : التعليم والصحة ، والدخل ، والمؤشرات الديموغرافية ، وتوزيع الدخل ، والسلوك والنمط الاستهلاكي ، والثقافة والمعتقدات المتوارثة ، ومستوى الخدمات ، والبنية التحتية ، والمشاركة العامة ، والعلاقات الأسرية ، لذا تحاول هذه الدراسة التعرف على الخصائص الديموغرافية ، وخصائص المسكن ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الصحية ، والخصائص التعليمية ، والعلاقات الأسرية ، والمشاركة في الحياة العامة في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018. من خلال الاجابة على مجموعة من الأسئلة .

أسئلة الدراسة :

- 1- ما هي الخصائص الديمغرافية للسكان والمساكن للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟
- 2- ما هي الخصائص الاقتصادية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟
- 3- ماهي الخصائص التعليمية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟
- 4- ماهي الخصائص الصحية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟
- 5- ما نمط العلاقات الأسرية داخل الأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام ؟

6- ما مدى مشاركة الأسرة الأردنية في الحياة العامة في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟

7- ما هي أهم التوصيات التي وردت في نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟

أهداف الدراسة :

1- التعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والزواجية للأسرة الأردنية.

2- التعرف على خصائص المسكن للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018.

3- التعرف على نمط العلاقات الأسرية داخل الأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام.

4- التعرف على مدى مشاركة الأسرة الأردنية في الحياة العامة في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018.

5- التعرف على أهم التوصيات التي وردت في نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018.

أهمية الدراسة :

1- بناء قاعدة معلوماتية متكاملة ترصد القضايا والمشاكل الأسرية ضمن الجوانب التي تهم الأسرة الأردنية .

2- التعرف على واقع حال الأسر الأردنية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية .

3- رصد المؤشرات وأحوال الأسرة الأردنية .

توجيه الجهود والخطط والأولويات للسنوات القادمة ، واعداد مخطط عمل .

4- نشر المعلومات لدى وسائل الاعلام ، وصناع القرار ، والباحثين ، والمهتمين بالدراسات السكانية .

5- توفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة بالأسرة الأردنية .

منهج الدراسة : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، لمناسبته لهذه الدراسة ، من خلال تحليل

البيانات في نتائج مسح أحوال الأسرة الأردنية لعام 2018، لتحقيق أهداف الدراسة ، والاجابة عن أسئلتها

أداة الدراسة : تم الاعتماد على نتائج مسح أحوال الأسرة الأردنية لعام 2018 كمصدر رئيسي للبيانات ، والذي قام به المجلس الاجتماعي لشؤون الأسرة ، من خلال الرصد والتصنيف والتحليل والفرز للبيانات والمعلومات ، للإجابة على أسئلة الدراسة .

مصطلحات الدراسة :

الأسرة : هي جماعة اجتماعية صغيرة ، تتكون عادة من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال ، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية ، وتقوم بتربية الأطفال وتوجيه وضبط الأطفال ليصبحوا أشخاص يصرفون بطريقة اجتماعية .

الخصائص الديموغرافية : مجموعة من المؤشرات وتتعلق بحجم السكان ، وتوزيع السكان ، والنمو والانجاب والوفيات والهجرة ، والأمراض ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية ، ونسق الأعمار ، والجنس ومستوى الدخل ، والتعليم ، والثروة ، والكثافة السكانية .

الاطار النظري والدراسات السابقة :

ازداد لهتمام العلماء والباحثين في النصف الثاني من القرن الماضي بالمسألة السكانية وملامحها واتجاهاتها في المجتمعات الانسانية ، لا سيما من زاوية علاقتها ببناء هذع المجتمعات وما يسودها من ارث ثقافي واجتماعي على اعتبار ان المسألة السكانية بعناصرها وشروطها تتحدد وفق منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة التي يمكن أن تتحكم بمجمل السلوك الانساني بما فيه السلوك الانجابي الذي يشكل عنصر الخصوبة أهم مكوناته . فالنمو السكاني هو طرف واحد في معادلة النماء والتنمية ، والطرف الثاني هو الموارد الطبيعية ، وهذا يوضح أن المشكلات السكانية تنشأ عادة في حال اختلال التوازن بين طرفي المعادلة ، كزيادة معدلات النمو السكاني عن قدرة الموارد على تلبية حاجات السكان الأساسية مما يؤكد بأن الآثار السلبية للنمو السكاني لا تظهر الا بارتفاع معدلات نمو السكان الى درجو تفوق معدلات النمو الاقتصادي ، وأما حالة عدم ظهور اختلال في التوازن بين طرفي المعادلة الديموقراطية فمن المرجح أن يشكل نمو حجم السكان ، وارتفاع الكثافة السكانية مصدرا رئيسيا لتقدم المجتمع وازدهاره ، ويشكل العامل السكاني عنصرا رئيسيا في بناء المجتمع وتقدمه ورخائه ، وكثيرا ما

ينظر الى هذا العنصر بوصفه أداة من أدوات انتاج الثروة وتطورها الذي بدونها لا يمكن حدوث العملية الانتاجية ، بل يستحيل بناء الاقتصاد أو نموه ، ولكن قد يشكل هذا العنصر في بعض الأحيان عاملا مشبها للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، ويرتبط ذلك الى حد بعيد بالظروف والملازمات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تسود في تلك المجتمعات أو بوصفها من حيث توفر الموارد الطبيعية ، اذ قد يسهم العنصر السكاني بشكل سلبي في الجوانب التنموية خاصة في حالة تسارع نمو السكان ( نتيجة الخصوبة العالية والهجرات المتلاحقة ) بشكل يفوق حجم الموارد المتاحة أو النمو الاقتصادي في الدولة ، اذ قد يؤدي التزايد السكاني السريع الى اختلال واضح في موازين معادلة السكان والموارد ، وهنا قد يشكل عبئا واضحا على الخدمات والتنمية الاقتصادية في المجتمع ( شتيوي ، 2011).

ويعرف علم السكان بأنه الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتطورها، وقد تفرعت شعب كثيرة ومتميزة من الدراسات السكانية، منها على سبيل المثال لا الحصر (الديموغرافية الوصفية) التي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم. و(الديموغرافية النظرية أو البحتة) وتتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى ك(الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية) مثل (الديموغرافية الاقتصادية) و(الديموغرافية الاجتماعية) وغيرها، وأخيرا فان هناك (التحليل السكاني أو التحليل الديموغرافي) ويشمل هذا الجزء من الديموغرافية النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية وتستخدم عبارة (الديموغرافية الرياضية) بصفة اعم للمعالجة الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدوال رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقها على البيانات الاعتبارية( البياتي ، 2019).

علم السكان أو الدراسات السكانية أو الديمغرافيا هو فرع من علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، يقوم على دراسة علمية لخصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات النمو (الإنجاب والوفيات والهجرة) - ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل، وغير ذلك في إحدى المناطق. تهدف الدراسات السكانية لمعرفة سبب امتلاك العائلات لعدد أطفالها، والأسباب المؤثرة على زيادة نسب الوفيات، وأسباب الهجرة والتوزيع الجغرافي. وتلك

المعرفة ضرورية لتحديد الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية. وتمثل الدراسات السكانية الطريقة المبدئية لفهم المجتمع البشري، فبالإضافة إلى تحققها من عدد البشر في منطقة معينة، تحدد سبب زيادة أو نقصان هذا العدد عن الإحصائية السابقة وتفسر هذا الأمر. كما تقدر الدراسات الميول المستقبلية لحدوث تغيير سكاني. ويمكن تحديد اوجه أهمية علم السكان في الآتي:

يسهم علم السكان في توفير مرجعيه معلوماتيه تتعلق بالوضع السكاني للمجتمع بما يعطى صورة واقعيه عن خصائص السكان واتجاهات النمو ومعدلات المواليد والوفيات والتركييب العمري للسكان بما يجعلها مصدرا مهم للتخطيط والتنميه وتلافى ما يحدث من مشاكل مستقبلا.

2-يسهم علم السكان مع غيره من العلوم الأخرى ذات العلاقة (مثل: علم الاجتماع والاقتصاد) في تحديد وإبراز الجوانب المتعددة والمتداخلة لفهم السكاى وبالتالي يمثل هذا العلم أهمية خاصة في كونه داعماً للعلوم الأخرى من جهة ومستفيداً منها من جهة أخرى.

3-أن الاهتمام بالسكان يعنى الاهتمام بأهم مكون من مكونات المجتمع ألا وهو الإنسان وهذا ما يعطى لعلم السكان أهمية خاصة.

وتبرز أهمية دراسات السكان من الناحية التخصصية النوعية في الآتي:-

-معرفة اتجاهات النمو السكاني من حيث الزيادة والنقصان وتحديد الاجراءات والسياسه المطلوبه.

-دراسة التغيرات السكانيه المتعلقة بالخصوبه والمواليد والوفيات والهجره وعلاقتها بمتغيرات النوع (ذكور واناث)والعمر وتحديد الأساليب والتوجهات الملائمه لكل هذه التغيرات حتى لا تقود إلى خلل ديمو غرافى.

-تحديد السكان ممن هم في سن النشاط الاقتصادى وتقدير إمكانيات المجتمع من الموارد البشرية ومن القوة العاملة المنتجة.

-التعرف على أماكن الجذب والطررد السكاني وتحديد سياسات المستوطنات البشرية.

-تساعد الدراسات السكانية على توظيف وتسخير موارد المجتمع بصورة محسوبة ومقدره تقديراً دقيقاً مما يساعد على تجنب الهدر في الموارد والإمكانيات <https://ar.wikipedia.org>

وتعد الدراسات السكانية وما توفرها عن المعرفة السكانية و خصائص توزيعهم ونموهم وتركيبهم من الأمور المهمة جداً لأي مجتمع سكاني ضمن نطاق أية دولة في العالم فالعنصر البشري هو الغاية والوسيلة في التخطيط سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو أي وحدة مكانية صغيرة لكونه المقرر الحقيقي لحجم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية المختلفة، لكون السكان قوة اقتصادية (منتجة ومستهلكة) وعسكرية وسياسية في نفس الوقتون هنا تظهر أهمية الدراسات السكانية المتعلقة في توزيع السكان وتحركاتهم الجغرافية وخصائصهم المختلفة سواء كانت تلك الدراسات ديموغرافية أو جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ولذلك أولت حكومات دول العالم اهتماماتها الكبيرة بالدراسات السكانية لمالها من دور مهم في التأثير على حياة الإنسان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، فضلا عن اهتماماتها الخاصة بالمتغيرات السكانية وارتباطها الوطيد بخصائص المجتمع وقيمه وثقاليده من خلال السياسات التي تتخذها الحكومات للتدخل في حل مشكلاته أو تغيير اتجاهاتها وتطوراتها .ولا يمكن تحديد أهمية دراسة السكان في دراسة عدد السكان الحالي ونموه في فترة من الفترات، بل في تحديد التزايد السكاني في المستقبل ، و تقدير عدد السكان في السنوات المقبلة . ونظرا لان السكان المحور الرئيسي الذي تدور حوله الكثير من الدراسات في شتي مجالات الحياة. ولأنهم في تزايد مستمر ، حيث يزدادون بمعدل ثمانون مليون نسمة سنويا ولأن حياة المجتمعات تتأثر بعضها ببعض . لذلك تعد الحقائق السكانية أساساً هاماً لفهم الكثير من المتغيرات الدولية.وعلاولرغم من أن الدراسات السكانية ظهرت منذ قرون عديدة إلا أن جغرافية السكان تعتبر حديثة العهد نسبياً ومع نشوئها واكبت التطور العلمي الحديث ( الثورة الكمية) وادخال التقنيات الإحصائية الحديثة في الكشف عن التباين المكاني وعن العلاقات المكانية للسكان وعلاقتها بالظواهر الجغرافية ذات الصلة بها فضلا عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تطوير تقنيات رسم الخرائط والرسوم البيانية التي توضح تلك التباينات الزمانية والمكانية ( الشريقي ، 2018).

والدراسات السكانية أو الديمغرافيا هو فرع من علم الاجتماع يدرس الخصائص السكانية البشرية، مثل إحصائيات زيادة عدد السكان، والكثافة السكانية، والتوزيع السكاني الجغرافي، ونسب المواليد والوفيات، ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، والهجرات غير الشرعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل، وغير ذلك في إحدى المناطق. تهدف الدراسات السكانية لمعرفة سبب امتلاك العائلات لعدد أطفالها، والأسباب المؤثرة على زيادة نسب الوفيات، وأسباب الهجرة والتوزيع الجغرافي. معرفة الخصائص السكانية لمجتمع ما هو أمر ضروري لتحديد الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية. وتمثل الدراسات السكانية الطريقة المبدئية لفهم المجتمع البشري، فبالإضافة إلى تحققها من عدد البشر في منطقة معينة، تحدد سبب زيادة أو نقصان هذا العدد عن الإحصائية السابقة وتفسر هذا الأمر. كما تقدر الدراسات الميول المستقبلية لحدوث تغيير سكاني. (<https://www.marefa.org>).

ومع التطور الإقتصادي والتكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، زاد الإهتمام بالدراسات السكانية، حيث أفرز هذا التكور الكثير من الإجابيات والسلبيات حتمت على دول العالم دخول هذا المجال من أوسع أبوابه، وفي سياق ذلك تأسست الكثير من المنظمات والهيئات والمؤسسات، التي تهتم بالجانب الإنساني، مثل منظمة اليونسيف التي تهتم بالأطفال، ومنظمة التغذية والزراعة العالمية التي تهتم بالفقراء والمُحتاجين من السكان إلى جانب إهتمامات أخرى تدخل في نطاقها، وعلى إثر ذلك أسس قسم خاص داخل مبنى منظمة الأمم المتحدة، وهو قسم التنمية والسكان، والتي تطال مسؤولياته جميع دول العالم، وخاصة الدول التي يُعاني سكانها من الفقر المُدقع. وفي حقيقة الأمر، فإن علم الدراسات السكانية ليس علماً حديثاً، بل تعود جذوره إلى عصر الإغريق، الذين كانوا يهتمون بدراسة الظواهر الفلكية والكونية، مثل دراسة المجموعة الشمسية والأرض، ودوائر العرض، وخطوط الطول، ووصف البلدان، ومواقع الأجرام السماوية والنجوم، حيث ساهم العرب في العصور المتقدمة باكتشاف الأقاليم الجديدة في العالم التي لم تكن معروفة من قبل، مثل الجزر والمحيطات، وساهمت هذه الإكتشافات في تطوير الدراسات السكانية وإعطاءها منافذ وصيغ جديدة.. (<https://fhras.net>).

يمكن تحديد أوجه أهمية علم السكان في الآتي : - يسهم علم السكان في توفير مرجعية معلوماتيه تتعلق بالوضع السكاني للمجتمع بما يعطى صورة واقعية عن خصائص السكان واتجاهات النمو ومعدلات المواليد والوفيات والتركييب العمري للسكان بما يجعلها مصدرا مهم للتخطيط والتنميه وتلافى ما يحدث من مشاكل مستقبلا.

- يسهم علم السكان مع غيره من العلوم الأخرى ذات العلاقة ( كعلم الاجتماع والاقتصاد ) في تحديد وإبراز الجوانب المتعددة والمتداخلة لفهم السكان وبالتالي يمثل هذا العلم اهميه خاصه في كونه داعما للعلوم الأخرى من جهه ومستفيدا منها من جهة أخرى.

- أن الإهتمام بالسكان يعنى الاهتمام باهم مكون من مكونات المجتمع الا وهو الإنسان وهذا ما يعطى لعلم السكان اهميه خاصة.

- تبرز اهمية دراسات السكان من الناحية التخصصية النوعيه في الاتى :-

أ. معرفة اتجاهات النمو السكاني من حيث الزيادة والنقصان وتحديد الاجراءات والسياسه المطلوبه.

ب. دراسة التغيرات السكانيه المتعلقة بالخصوبه والمواليد والوفيات والهجره وعلاقتها بمتغيرات النوع ( ذكور واناث ) والعمر وتحديد الاساليب والتوجهات الملائمه لكل هذه التغيرات حتى لا تقود إلى خلل ديمو جرافى.

ج. تحديد السكان ممن هم في سن النشاط الاقتصادى وتقدير إمكانيات المجتمع من الموارد البشرية ومن القوة العاملة المنتجة .

د. التعرف على أماكن الجنب والطرء السكاني وتحديد سياسات المستوطنات البشرية .

هـ. تساعد الدراسات السكانيه على توظيف وتسخير موارد المجتمع بصوره محسوبه ومقدره تقديرا دقيقا مما يساعد على تجنب الهدر في الموارد والإمكانيات (الدراسات السكانية ، 2015).

وقد أطلق الباحثون الأوائل على دراسة السكان أسماء عديدة منها «الديموغرافيا، والمرفولوجيا الديموغرافية، والإحصاء الحيوي»، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع، تحت تأثير الفلسفة الاجتماعية مفهوم الديموغرافيا للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، فقد أطلق (أميل دوركهايم) لفظ المرفولوجيا الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي على الدراسات السكانية التي تتضمن دراسة

اشكال المجتمعات وصيغها المادية، والعناصر التي تتألف منها، وتوزع السكان الجغرافي، وحركة السكان، وانماط المساكن ( الأخرس ، 1980).

ويعتبر العالم الانكليزي (جون جرانت) أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال علم الديموغرافية، في كتابه «ملاحظات طبيعية وسياسية قائمة على أساس وثائق الوفيات» عام 1662، حدد فيه أسباب الوفيات وتوصل إلى مجموعة من التعميمات المحددة والمتعلقة بالظواهر السكانية (الوفيات، والولادات، والزواج، والهجرة)، مشيراً إلى أن الوفيات لم تكن حادثاً عفويًا، وإنما تميزت بنوع من الانتظام وأدرك بان الولادات تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والوضع الاقتصادي العام إلى جانب إنها وقائع حيوية، ومن ثم جاء العلامة (أشيل غيار) هو أول من استخدم المصطلح عام (1855) وعرفه على انه «التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الإنسانية، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيائية، والحضارية، والفكرية، والأخلاقية (غيث ، 1989).

وهو علم يتناول دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبنائها، فعلم السكان يطلق على دراسة السكان وحركاتهم وتركيبهم وحجمهم وتوزيعهم في إقليم أو منطقة معينة وإيجاد التفسيرات العلمية بهذه الأمور وذلك بإتباع الطرائق الإحصائية والرياضية ويكاد يتفق (دنس رونج) مع هذا التعريف في تعريفه للديموغرافية: «بأن الديموغرافية تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة هي : المواليد، والوفيات، والهجرة، تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافية» كما وتعرف الديموغرافيا على انها علم إحصائي يهتم بدراسة حجم و توزيع وتركيب السكان ومكونات تغيره المتمثلة ( المواليد والوفيات والهجرة ) فضلا عن كونه يدرس التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع أي انه يهتم بدراسة الفرد اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً . والديموغرافية تعتمد بالدرجة الأولى علي الأساليب الإحصائية .

اما جغرافيا السكان :فهي علم حديث من فروع الجغرافيا البشرية يهتم بدراسة العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان والبيئة. وهي تهتم بفهم التباين في المتغيرات الديموغرافية . اذ يقوم الجغرافي بالربط بين الأرقام

والأماكن ممثلاً ذلك على الخرائط . هذا وتهتم جغرافية السكان (نمو السكان وتوزيعهم على سطح الأرض . وتركيبهم العمري والنوعي واللغوي والزواجي والتعليمي) (رونج، 1963). والتباين الاختلاف بين جغرافية السكان والديموغرافيا يظهر من خلال :

- التباين المكاني يميز جغرافية السكان عن الديموغرافيا ،اذ تدرس الديموغرافيا السكان رقمياً كموضوع مستقل عن بيئته .

- تهتم الديموغرافيا بالأرقام والطرق الإحصائية ، اما جغرافية السكان فهي تربط هذه الأرقام بالبيئة ويعتمدها في رسم الخرائط الموضحة للظاهرة .

وعلى الرغم من التباين الواضح بينهم الا انه لا يمكن الفصل بين جغرافية السكان والديموغرافيا ، فالعلاقة بينهم علاقة تكاملية بينهما ففي الوقت الذي تتناول الديموغرافيا الجانب الرقمي تتناول جغرافية السكان الجانب التحليلي لتحديد الإطار المكاني الصحيح و توضيح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان ببيئتهم داخل المكان . أما اهم الموضوعات المشتركة بين جغرافية السكان و الديموغرافيا فهي:

- دراسة العوامل التي تسهم في تطور سكان في العالم .
- دراسة اسباب النمو السكاني والعوامل الجغرافية التي تؤثر في توزيع السكان.
- دراسة اسباب الهجرة السكانية ولأن الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها عوامل تتطلب دراستها تحليلاً إحصائياً تعد الاساس في الدراسات الجغرافية
- دراسة مستقبل السكان ويعد الجغرافي من اكثر الباحثين قدرة في مجال التخطيط و تحديد اتجاه النمو السكاني . ( الشريقي ، 2018).

أما المجالات التي تدرسها جغرافية السكان:دراسة التوزيع الجغرافي للسكان: وما يتعلّق بهذا التوزيع من معرفة الكثافة السكانية وتوزيعها في الحضر والريف والبادية، ومعرفة أسباب هذا التوزيع والعوامل المؤثرة فيه والنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في هذا التوزيع.دراسة خصائص السكان: من حيث نسبة الذكور والإيانات المتواجدة في المجتمع.دراسة عدد السكان: معرفة عدد السكان في الماضي والحاضر والمستقبل، ومعرفة نسبة المواليد والوفيات ومعرفة التغيرات التي تحدث عليه، وكذلك معرفة العوامل المؤثرة

على التغير في عدد السكّان. أهمّ علوم جغرافيّة السكّان علم السكّان: علم يختص بدراسة السكّان مثل الوفيات والمواليد والهجرة ونموّ السكّان. علم الاجتماع: علم يختص بدراسة العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان وبين الإنسان والمجتمع. علم الاقتصاد: علم يختص بدراسة الأنشطة الاقتصادية وعلاقتها بالنمو والتطوّر السكّاني، ودراسة الأسباب الاقتصادية التي تجعل السكّان يتمركزون في منطقة جغرافيّة محدّدة دون غيرها. علم الإحصاء: علم يختص بدراسة العلاقات المتبادلة بين السكّان والمكان الجغرافيّ الذي يعيشون فيه، كما يهتمّ بتقديم البيانات عن خصائص السكّان. ( <https://mawdoo3.com> ).

و تكمن أهميّة جغرافيّة السكّان في فهم حقائق السكّان على أرض الواقع من ناحية عددهم وتوزيعهم الجغرافي والعوامل المؤثرة في ذلك، كما أنها تساعد الدولة والجهات المختصة على التخطيط للمستقبل من ناحية تأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم من مسكنٍ وغذاءٍ وتعليمٍ، كما لها دورٌ مهمٌ في معرفة العلاقات الإنسانية السائدة في المجتمع وأهميّة هذه العلاقات. في التعداد السكاني يجب توفر عدة خصائص في التعداد الشامل كي يحقق الأغراض التي أجري من أجلها، ومن أبرزها: - إجراء التعداد على فترات محددة، ودورية. - شمولية التعداد لجميع أنحاء الدولة، وجميع أفرادها. تسجيل البيانات ذات العوامل بالفرد نفسه، منفصلاً عن غيره، أو مايعرف بالعد الفردي. إجراء التعداد في يوم محدد، أي أنية التعداد).

( <https://shanaway.ahlamontada.com> )

ومصدر البيانات السكانية هي : التعداد السكاني وهو تعداد تقوم به الدولة كلّ 10 سنوات تقريباً لمعرفة عدد السكّان وتركيبهم النوعي والاجتماعي، ومعرفة فئاته العمريّة وتوزيعهم. والسجل السكاني: وهو سجل خاصّ بالحكومة يتمّ فيه تسجيل بيانات الشخص، مثل: الولادة والوفاة، وحالات الزواج والطلاق ومكان تغيير السكن. ومصادر أخرى متفرّقة: مثل الكتب الإحصائيّة المتوفّرة والتي تقوم الدولة بإعدادها وتوفيرها، أو شبكة الإنترنت أو المؤسسات السكانية مثل تلك المؤسسات الخاصّة بالأمم المتّحدة.

أما أماكن نشر البيانات السكانية: تنشر هذه البيانات السكانية في: مجلدات التعداد السكاني. النشرات الدولية التي تصدرها دوائر الإحصاء والتخطيط. إصدارات هيئة الأمم المتحدة، وأجهزتها ذات العلاقة، عن

سكان العالم ومن أبرزها: كتاب السكان السنوي (Demographic-year book). فيعد التعداد السكاني المصدر الرئيس لدراسة نمو السكان، وتركيبهم في تاريخ محدد، ومنطقة معينة. أما السلبيات التي تشوب التعدادات السكانية: يشوب التعدادات السكانية في الوطن العربي بعض السلبيات المتمثلة في عدم دقة بعض البيانات، وانتشار الأمية. ريبة بعض السكان في الدول العربية من أهداف التعدادات السكانية. -قلة الوعي الإحصائي عند بعض فئات سكان الدول العربية. وجود بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة في بعض الدول العربية، من مثلاً إخفاء بعض الإناث واقتران إجراء التعدادات السكانية بدوافع الضرائب) قلة توافر التقنيات الحديثة، والوسائل، في بعض الدول العربية، لإنجاز التعدادات في ظروف مناسبة، ومحددة. فتعد الإحصاءات الحيوية التي تتضمن تسجيل المواليد والوفيات، وحالات الزواج والطلاق من المصادر الرئيسة لدراسة السكان. فالبيانات السكانية الدولية هي البيانات التي تنشرها هيئة الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة وتقوم هيئة الأمم المتحدة على نشر "كتاب السكان السنوي" Demographic-Year Book منذ عام

1948م "والكتاب الإحصائي السنوي" - Statistical-

Years Book منذ عام 1949م. وفي التعداد السكاني يجب توفر عدة خصائص في التعداد الشامل كي يحقق الأغراض التي أجري من أجلها، ومن أبرزها:

- إجراء التعداد على فترات محددة، ودورية.
- شمولية التعداد لجميع أنحاء الدولة، وجميع أفرادها.
- تسجيل البيانات ذات العوامل بالفرد نفسه، منفصلاً عن غيره، أو ما يعرف بالعد الفردي.

-إجراء التعداد في يوم محدد،. <https://shanaway.ahlamontada.com>

أهمية الدراسات السوسيو ديموغرافية في المجتمع:

استهوت الدراسات السوسيو ديموغرافية الكثير من ذوي الاختصاص، وأصبح كل منهم يعالج موضوع السكان من زاوية تخصصه، وذلك لأن المسائل السكانية لها أهمية واضحة من كافة النواحي التي تهتم المجتمع سواء أكانت هذه النواحي ذات صبغة (اجتماعية، واقتصادية، وسياسية) وغيرها من النواحي التي قد تؤثر في

مصير المجتمع ككل، أن الشواهد التي وفرتها التجارب، الدولية والمحلية، انطوت على استراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان والمجتمع.

تحدد أهمية الموضوع من خلال الأمور الأساسية الآتية :

- علاقة السكان بجوانب الحياة المختلفة، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، ولعل ابرز العلوم التي يرتبط بها السكان هي : (الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافية، والتاريخ، والطب)، لقد أصبح علم السكان يمثل مفهوما واسعا هو بمثابة " مفترق الطرق " الذي تلتقي عنده هذه العلوم جميعها فالسكان المجرد أو الديموغرافيا الصرفة لا وجود لها في الواقع .

- طبيعة الموضوع بوصفه موضوعا حياً يتغير إيجابا أو سلبا، ويشمل هذا التغير الجوانب المختلفة للسكان: الكمية والنوعية والهيكلية و التوزيعية، وبسبب هذا التغير فان الموضوع يكتسب أهمية متزايدة تبعا لطبيعة التغير ومقداره بسبب ما يثيره من ردود أفعال متباينة ما بين متشائمة ومتفائلة ومحايدة، ولذلك فقد كثر الجدل وتعددت الآراء وتضاربت الأفكار بشأن هذا الموضوع الذي لا يمكن أن يبقى ثابتا إلا في حالات نادرة واستثنائية وهي حالات غير مرغوب فيها لما تعكسه من اثار لسببه على المجتمع من جوانبه المختلفة) (العاني ، لات)

- شمولية موضوعه السكان الذي لم يعد يقتصر على مفهومه الضيق بوصفه " الدراسة الإحصائية للمجتمعات البشرية " كما عرفه (أشيل غيار) الذي استخدم لأول مرة مصطلح الديموغرافيا في كتابه الموسوم (مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة) عام 1855، بل أن مفهوم الديموغرافيا قد توسع وأصبح يشمل فضلا عما سبق أمورا عدة أخرى منها (علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى كما اشرنا في الفقرة الأولى وتنصب هذه العلاقة على تحليل طبيعة تأثيرها المتبادل ولا سيما التأثير المتبادل بين السكان والاقتصاد وبينه وبين علم الاجتماع، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة مستندة إلى هذا المفهوم الواسع لعلم الديموغرافية .

- دور السكان في التنمية بمفهومها الواسع: الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، ومن خلال دور الموارد البشرية بمفهومها الواسع أيضا لا بوصفها تمثل عنصر الإنتاج (القوة العاملة) الأول بل بوصفها كذلك تمثل الاستهلاك وهو النشاط الاقتصادي المكمل للإنتاج.

- التوزيع المتباين للسكان على الدول ومناطق العالم وهو تباين اخذ بالاتساع تبعا لاختلاف وتأثر النمو السكاني، الطبيعي منه أو الناجم عن الهجرة، وقد أصبح هذا الأمر يثير مخاوف حقيقية لدى بعض الأوساط الدولية التي تحاول التأكيد على أن مثل هذا التباين يعد من أهم الأسباب التي تخلق التوتر السياسي بين دول العالم، لذلك فهي تسعى إلى إعادة التوازن الجغرافي للسكان على مستوى المناطق والدول المختلفة .

- وإذا كان السكان يتفاعل داخليا فانه يتفاعل خارجيا أيضا، وأهمية السكان لا تتأتى فقط من خلال خصائصه الذاتية وتركيباته الداخلية بل أن المصدر الحقيقي لهذه يكمن في طبيعة العلاقة التي تقوم بين السكان كما وكيفا وهيكلها من جهة وبين الأطراف والعوامل الأخرى المحيطة به والمتفاعلة معه بصورة متبادلة من جهة ثانية، وتزداد أهمية هذه العلاقة كلما ازدادت حركة السكان شدة وسرعة كما هو الأمر فيما يتعلق بالدول النامية في الوقت الذي تتسارع فيه حركة السكان فان حركة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا هي في تباطؤ شديد (رونج، 1963).

الدراسات السابقة :

دراسة ( شتيوي وكرادشة ، 2011 ) ، بعنوان مسألة الخصوبة السكانية : رؤية تحليلية في ضوء نتائج الدراسات السابقة ، جاءت هذه الدراسة محاولة لمراجعة وتقييم ما قدمته هذه الأدبيات الديمغرافية السابقة المختلفة من مداخل وأبعاد وما تضمنته من محاولات المراجعة ودراسة مضامين ظاهرة الخصوبة وطبيعتها ، والآثار المترتبة عليها ، ورصد الاشكاليات المرتبطة بها ، وأكدت الدراسة أهمية رصد دور الخصوبة السكانية في المجتمعات وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ، في محاولة لتمكين واضعي السياسات السكانية والقائمين عليها ، ورصد وتقييم ملامح الوضع السكاني في المجتمعات البشرية .

دراسة ( أو رياش ، 2010 ) حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها أمراء والمشكلات التي تواجهها ، وتحديد طبيعة المشكلات التي تواجهها وأبناؤها وبالتالي تحديد أوجه وأولويات التدخل ، وطبيعة المساعدات التي يمكن تقديمها لهذه الأسر ، اعتمدت الدراسة المنهج الكمي والنوعي ، حيث استخدمت التحليلات الاحصائية SPSS ، واجراء المقابلات الفردية ، ومجموعات نقاش مركزة ، عينة الدراسة كانت 1200 ، أسرة على مستوى الأقاليم ( شمال ، وسط ، وجنوب ) وكانت العينة عشوائية ، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج ، وقدمت مجموعة من التوصيات لمساعدة الأسر في التغلب على النظرة المجتمعية ، والظغوط الاجتماعية.

دراسة ( العموش ، 2008 ) الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للأسرة في مجتمع الامارات : دراسة ميدانية ) ، هدفت الدراسة إلى تحليل بنية الأسرة في مجتمع الامارات من خلال التعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للأسرة ، وخصائص الخدم والمشكلات الاجتماعية ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر التغير التي طرأت على خصائصها وتحولاتها ، والمشكلات التي تعاني منها ، والحلول المقترحة ، وأجريت الدراسة على 400 أسرة ، وتم استخدام الاحصاء الوصفي في تحليل بيانات الدراسة ، أظهرت نتائج الدراسة التغير في خصائص الأسرة في مجتمع الامارات ، كتغير نمط الأسرة من الممتد الى النووي ، واتجاهات ايجابية نحو تعليم الأبناء ، والتغير في الخصائص الاقتصادية ، وزيادة الوعي الصحي للأسرة ، والمشكلات التي تواجه الأسرة .

دراسة ( العتوم وعثمانة ، 2011 ) ، بعنوان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والنازحين الفلسطينيين في مخيمي اربد والمناطق المحيطة بها : دراسة مقارنة . أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات حقيقية بين مناطق الدراسة وفئلتها ، حيث كان معدل البطالة الأعلى في مخيم الشهيد عزمي المفتي ، وبلغ 22% ، ثم في مخيم أربد 20% ، ثم في مدينة أربد 14% ، وكان الأدنى في مدينة الحصن 11% ، في حين كان المعدل لمجمل اللاجئين 19% ، وبين النازحين 19% ، ولبقية المجتمع الأردني 13% ، أما متوسط الدخل الشهري للأسرة الواحدة فقد بلغ بالدينار الأردني ، 182 ، 172 ، 233 ، 269 ، 155 ، 162 ، وعلى

الترتيب، وفيما يتعلق بعبء الاعالة فقد بلغ على الترتيب 5,2 و 5,3 و 404 و 401، 5,5 و 3,8، وبالنسبة الى حجم الأسرة فقد بلغ 8,11 و 8,51 و 7,12 و 8,11 و 8,07 و 7,86 وعلى الترتيب.

وأجرى ( شلبية ، 1993 ) دراسة حول المتغيرات الديمغرافية والخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لسكان شمال الأردن وأهميتها للاتصال السكاني ، تم فيها اجراء مسح ميداني في بلدي حاتم و ارحابا ، من محافظة اربد وذلك في شهر كانون الثاني 1988 ، وبينت نتائج الدراسة : أن 52,9% من عينة الدراسة في بلدة ارحابا تألفت من الذكور ، في حين بلغت نسبة الذكور 54,1% من عينة الدراسة في بلدة حاتم ، أما التركيبة العمرية ، فقد كان من عينة ارحابا ، و 59% من عينة بلدة حاتم تراوحت أعمارهم بين ( 30-39 ) سنة ، وهي نسبة دلت على أن أكثرية العينة تقع في المدى العمري المرتبط بمعدلات خصوبة مرتفعة ، وبينت الدراسة أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون في وظائف مدنية ، وفي الخدمة العسكرية ، وفي الزراعة ، وفي التجارة على التوالي ، وتبين كذلك أن متوسط سن الزواج للمرأة في البلدين تراوح بين ( 18 - 20 ) سنة ، وأظهرت نتائج الدراسة تصورا لحجم الأسرة المثالي لم يتعد ( 6 ) أفراد ، وبشكل عام أظهر نتائج المسح الميداني ، أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية متماثلة - الى حد كبير - بين البلديتين .

وفي دراسة ( شخاترة ، بلة ، 1991 ) حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأردنيين العائدين من الخارج ، أظهرت نتائج الدراسة : 49,5% من الأردنيين العائدين من الخارج ابان أزمة الخليج بين عامي 1990 و 1991 من الذكور ، وأن أكثر من 75 % منهم في سن دون 35 سنة ، وأن 94,6% من الطلبة العائدين آنذاك كانوا نحو محافظات العاصمة والزرقاء وأربد ، وأما العائدون من غير الطلبة ممن هم فوق سن الخامسة عشرة فكام 43,7% منهم يحملون مؤهلا دون الثانوية العامة ، و 38,5 % للذكور ، 48,15 لاناث ، وأن 70,7 % منهم كانوا من المتزوجين والمتزوجات ، وكان 9,4% منهم من المشتغلين ، و 46% منهم من المتعطلين ، و 35,4% من ربات المنازل ، ومن تبقوا هم من ذوي الدخل أو العجزة ، أو غير ذلك ، وبالنسبة للمشتغلين كان 39,45% منهم في وظائف دائمة ، و 10 % بعقود ، و 4% بشكل مؤقت ، وبينت الدراسة أن 43% كانوا يعملون في القطاع الحكومي ، وأن 49 % في القطاع الخاص ، 47% من

الأسر العائدة تملك مسكنا ، في حين أن 41% تستأجر مساكنها ، وبقية الأسر كانت تقيم مع أقاربها أو اصدقائها.

وأجرى ( بني هاني ، والروادة ، 1993 ) دراسة بعنوان ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة أربد ، بينت نتائج الدراسة : أن معدل حجم الأسرة في المحافظة بلغ ( 8,13 ) فردا ، وبلغ متوسط عدد العاملين فيها ( 1,62 ) فردا ، أي أن معدل الاعالة الاقتصادية هو 5,2 ، كما بلغ متوسط عدد الأفراد المرغوب في انجابهم من قبل الأبوين ( 5,1 ) طفلا ، وبالنسبة للخصائص الاقتصادية ، فقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري ( 186 ) ديناراً ، وأن متوسط دخل الأسرة وهو 64 % هو من الرواتب ومن وظائف مختلفة ، و 27 % من الزراعة ، وما تبقى من الايجارات والمساعدات ، وبلغت نسبة الأسر التي تملك مسكنها 85% ، وأن متوسط المستوى التعليمي لرب الأسرة كان بمستوى التعليم الاعدادي ، مقابل التعليم الابتدائي لربة الأسرة .

دراسة ( الحيدري ، 2002 ) حول الآثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري في العراق : محافظة أربيل نموذجاً ، تحدث الباحث في دراسته الى وصف وتخليص خصائص السكان الاجتماعية والديمغرافية من ناحية تركيبهم الاجتماعي ، وحجم السكان وتركيبهم الديمغرافي ، كما هدف للتعرف على العوامل والمقومات الأساسية لعملية التحضر في كل التغيرات التي حصلت في منطقة الدراسة سواء الاجتماعية والديمغرافية ، وهدفت الى تسخيص الآثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري.

دراسة ( أبو قرع ، 2018 ) ، وهي بعنوان التحولات الحضرية في كل من نعلين وعين يبرود كحالة دراسية ، محاولة البحث عن أبرز المؤشرات الحضرية التي برزت فيها ، وهدفت الدراسة الى رصد المؤشرات الحضرية ( العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ) ، كخصائص الأنماط العمرانية ، ووصف البناء ، ورصد مستوى الدخل ، وتحديد أهم المشكلات البيئية الناتجة عن عملية التحول الحضري ، وتمت معالجة الدراسة من البيانات التي تتعلق بالنمو الحضري والدراسات السابقة ، واستخدام صور جوية سابقة وتحليلها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، بالإضافة الى المقابلات الشخصية ، توصلت نتائج الدراسة : أن كلا التجمعين قد

يمتد على حساب الأراضي الزراعية ، مما أدى لمشكلات بيئية ، لكن عين بيرود اختلف عن نعلين في سيادة البناء بالحجر النظيف والفيلات أكثر من نعلين ، 80% من المباني في كلا التجمعين هي ملك لأصحابها ، مما يعكس الوضع المادي الجيد ، وأن كلا من نعلين وعين بيرود اصبحتا تجمعات ريفية وفي طريقها الى التحضر ، ساهمت عوامل التحضر حيث شكل موقع نعلين دور في التحول لأسباب الموقع الجغرافي ، وقربها من الخط الأخضر ، والعمالة في الداخل من جهة أخرى والتحويلات المالية من المغتربين .

دراسة ( عبدالله ، 2003 ) ، وهي حول السكان والنمو الحضري والبيئة في اليمن ، هدفت الدراسة بشكل أساسي الى ابراز مدى فاعلية الاجراءات الرسمية التي تتبعها الدولة للحد من المشكلات البيئية الناتجة عن عملية النمو الحضري ، وتحديد الصعوبات التي حدت من فاعليتها ، وهناك أهداف فرعية منها : وصف وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والبيئية التي أحدثها النمو الحضري ، واستخدام الاحث المنهج الكمي والتحليلي ، واستخدام الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات .

دراسة ( القطب ، 1982 ) بعنوان التحضر ونمو المدن في الدولة العربية ، تناولت هذه الدراسة مشكلة هامة تأثرت بها الدول العربية وهي " الهجرة من الريف الى المدينة ، وما يصاحب هذه الظاهرة من نتائج ، وأثرها على التركيب السكاني ، وقد ركزت هذه على سبع دول عربية وهي : سوريا ، السعودية ، الكويت ، اليمن ، الأردن ، ومصر ، والعراق ، وهدف الباحث الى عرض مشاكل كل دولة وقارنها بالسياسات التي تم وصفها لمواجهة المشاكل ، والتعرف على أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحدث الباحث عن توزيع السكان في الريف والمدينة ، وتوصلت الدراسة الى أنها عالجت موضوع مشترك بين الدول العربية ، الا وهو بروز ظاهرة التحضر بشكل سريع وفجائي ، وتتشابه بعض العوامل وراء هذه الظاهرة بين جميع الدول العربية .

دراسة ( عيدي ، 2009 ) ، وهي بعنوان ، دراسة تحليلية جغرافية لخصائص التجمعات السكانية في محافظة جنين ، هدفت الى تحديد مدى التشابه والاختلاف في الخصائص الديمغرافية والاقتصادية بين التجمعات السكانية في محافظة جنين ، وهدفت إلى تحديد نمط التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية في المحافظة ،

وتناولت خدمات البنية التحتية المتوفرة للتجمعات السكانية ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل الخصائص الاجتماعية للسكان ، كالحالة الاجتماعية ، والتركيب النوعي ، والتركيب العمري ، والمستوى التعليمي ، وتحليل الخصائص الاقتصادية مثل : توزيع العاملين في القطاع الخاص والقطاع العام ، وعدد المنشآت العاملة ، وتم دراسة نمط توزيع التجمعات السكانية ، وتوزيع السكان من حيث الحجم ، وتوصلت نتائج الدراسة : يتوزع سكان التجمعات في محافظة جنين بشكل متجانس من حيث التوزيع العمري والنوعي والحالة الزوجية ، والمستوى التعليمي ، وهناك اختلاف في توزيع العاملين في القطاع الخاص بين التجمعات السكانية ، ويوجد تجانس في مدى اتصال التجمعات بشبكة الكهرباء ، وهناك اختلاف في اتصالهما بشبكة المياه ، وتميل التجمعات حسب عدد السكان الى التجمع .

دراسة بنفينسي ( 1987 ) ، بعنوان الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تحدث فيها عن حجم السكان، ومعدلات النمو ، والولادات والوفيات و متوسط العمر ، والظروف الصحية ، والهجرة بأنواعها وأسبابها ، والزراعة ، وتوزيع الأراضي عن المياه ، والصناعة .

دراسة جودة ( 2001 ) عن التركيب السكاني ، وخصائص المسكن في سلفيت ، هدفت الدراسة التعرف على : التركيب العمري والنوعي للسكان ، والحالة التعليمية ، والتركيب الاقتصادي والحالة الزوجية ، وتوزيع السكان حسب الحالة الزوجية والعمر والجنس ، والتركيب البنائي للأسرة ، وخصائص المسكن والخدمات المتوفرة في المسكن ، وتوصلت نتائج الدراسة : إلى أن سكان المنطقة يعتبرون مجتمعا فتيا ، نتيجة لارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، وإلى أن القوى العاملة تشكل ثلث السكان ، ويعتبر نمط الأسرة النووية هو السمة الغالبة بواقع 88% ، وأعلى نسبة كانت للمساكن المملوكة لرب الأسرة ونسبتها 8,4% ، وبلغت نسبة التزاحم في منطقة سلفيت 1,35 شخص لكل غرفة ، أما بالنسبة للخدمات فقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 81,3 من مساكن المنطقة تحصل على المياه من شبكة المياه القطرية ، وشكلت المساكن التي تحصل على الاضاءة من الشبكة العامة نسبة 96,8% ، وأغلب المساكن تتخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية ونسبتها 99,7%

قام ( الريماوي ، والبخاري ، 2002 ) باجراء دراسة تناولت خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية من خلال تحليل وصفي لعدد من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية حول السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية بالاعتماد على بيانات التعداد العام 1997، فقد درسا الواقع الديمغرافي من حيث : الخصوبة ، والوفيات ، والحالة الزوجية ، والتركيب الأسري ، والواقع الصحي والتعليمي للسكان ودرسا الواقع الاقتصادي للسكان، ومستويات المعيشة ، وظروف السكن والمساكن ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى : أن التباين في معظم الخصائص الديمغرافية لسكان المخيمات لا تختلف كثيرا عن الخصائص الديمغرافية لسكان الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية ، ويعود ذلك إلى أن الشعب الفلسطيني يتميز بنسيج اجتماعي واحد ، وكذلك فإن العديد من اللاجئين تركوا المخيمات ، وسكنوا في المناطق الحضرية أو الريفية ، وايضا نتيجة للمساعدات التي تقدمها وكالة الغوث للمخيمات ، والتي أدت الى تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية ، ونوعية الخدمات العامة فيها ١.

دراسة ( جبر ، 1991 ) بعنوان ، دراسة في جغرافية السكان والمسكن - مدينة أبة نصير ، تناولت الدراسة الخصائص البشرية من حيث : الخصائص الديمغرافية لسكان المدينة وكثافتهم ، وتوزيعهم وحجم الأسرة ، والتركيب النوعي والعمري ، والحالة التعليمية ، والمرافق والخدمات العامة ، ، توصلن الدراسة إلى : المدينة تتميز بكثافة سكانية عالية جدا ، حوالي 84 فردا للدونم في المساحة المبينة ، و12 شخصا للدونم في المساحة الكلية ، وبلغ متوسط حجم الأسرة أقل من متوسط حجم الأسرة في الأردن ، وكشفت ايضا أن 95 % من السكان يملكون مساكنهم ، بينما يوجد 5% من المستأجرين في المدينة، وأن 54% من المساكن عبارة عن شقق ، وبلغت نسبة التزاحم فيها 1,3 فردا / للغرفة .

دراسة ( الزيود ، والرواشدة ، والحنيطي ، 2018 ) ، بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري ، أظهرت نتائج الدراسة : أن متوسط حجم الأسرة 4,8 فردا ، وأن نسبة 19,3% من أرباب الأسر كن من النساء ، وبلغت نسبة من هم في سن 15 سنة فما دون ، 51,6% من اجمالي عدد الأفراد في عينة الدراسة ، وبلغ العمر الوسيط لسكان المخيم 14 سنة ، ونسبة الاعالة 105% ، وبلغ معدل الوفيات في منطقة الدراسة 37,6% مولود لكل 1000 ، وبلغ العمر الوسيط 20 سنة

للذكور ، و18 سنة للاناث ، وبلغت نسبة الانتظام في التعليم 82%، شكل الزواج السبب الرئيسي للتسرب من التعليم 13,4%، وبلغت نسبة الأمية بين سكان المخيم 10,5%، تبين أن 6,7% من سكان المخيم يعانون من الأمراض المزمنة ، وأن 64% منهم يتلقون العلاج المناسب في المخيم ، ونسبة السكان النشيطين اقتصاديا 47%، كان منهم 5% مشتغلون ، و6% عاطلين عن العمل ، وبلغ وسيط دخل الأسرة 300 دينار شهريا ، ونسبة الانفاق على الغذاء الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي 61%، وأن 84% فقراء .  
نتائج الدراسة ومناقشتها :

1- ما هي الخصائص الديمغرافية للسكان والمسكن للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص الديمغرافية التالية:

نمط الأسرة : تبين أن غالبية الأسر التي تمت مقابقتها كانت من نمط الأسرة النووية ( 98% ) ، في حين ان الأسرة الممتدة تشكل 2% فقط من مجموع الأسر ، والأسرة النووية كانت مكونة من زوج وأولادهمها ( 76% ) ، تليها الأسر التي تتألف من زوج وزوجة (15%) .

حجم الأسرة : توزعت العينة في المسح الميداني ما بين (53%) من الذكور و ( 47% ) من الاناث ، ووفقا للمسح بلغ متوسط حجم الأسرة من 4 أفراد ، حيث كان (24%) من الأسر التي تمت مقابقتها تتألف من أربعة أعضاء . تليها الأسر من 3 أفراد وبنسبة (21%) ، وبمقارنة هذا النتائج مع البيانات الرسمية في السنوات الماضية ، فهناك انخفاض واضح في متوسط عدد أفراد الأسرة حيث كان في عام 1979 (6,7) ، وانخفض في عام 2015 الى ( 4,8 ) ، ويعود ذلك الى انخفاض مستويات الانجاب في الأردن ، وألى الضغوط الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع تكلفة الانجاب ، وما يترتب عليه من نفقات على مختلف الجوانب الحياتية .

التركيب السكاني : أظهرت نتائج المسح أن المجتمع الأردني لا يزال شابا ، حيث بلغ متوسط عمر الفرد في الأسرة (28) سنة، وكانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة بلغ (29%) ، ووفقا للاحصاءات الوطنية

فان نحو (34%) من السكان الأردنيين هم دون سن (15) سنة، و(62%) بين سن 15 و 64 سنة ، في حين ان السكان المسنين الذين تزيد اعمارهم عن 60 عاما أو تساويها 4% من مجموع سكان الأردن .

خصائص مسكن الأسرة :أظهرت نتائج مسح أحوال الأسرة أن حوالي 62% من الأسر تملك مسكنها ، في حين شكلت المساكن المستأجرة (35%) من العينة ، اما المسكن مقابل العمل فقد كان الأدنى في العينة وبنسبة (1%)، وظهر ان 7(72%) من الأسر تملك مسكنها بالارث ، و (1,7) تملك المسكن من الاعتماد على التوفير ، و(1%) عن طريق البنوك التجارية ، و 0,2% عن طريق العمل ، والنسبة بطرق أخرى ، وبلغت (48,4%) قد تكون منها تملكهم من قبل أسرتهم دون الارث، ووفقا للإحصاءات الوطنية نجد أن (63%) من الأسر في الأردن تملك، و (31%) مستأجرة للمساكن ، و(3%) من الأسر تقطن في بيوت مملوكة لآحد الأقارب ، مقابل (2%) تشغل المسكن مقابل العمل . وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام 2015 والصادر عن دائرة الاحصاءات العامة أن عدد التوسيع النسبي للأسر بحسب ملكية السكن في المحافظات هي : جرش : ملك (77%) ، مستأجر (18%) ، عجلون : ملك (75%) ، مستأجر (19%) ، مادبا : ملك (72%) ، مستأجر (70%) ، معان : ملك (74%) ، مستأجر (34%) ، البلقاء : ملك (70%) ، مستأجر (23%) ، الكرك : ملك (70%) ، مستأجر (25%) ، المف رق : ملك (69%) ، مستأجر 33% ، الطفيلة : ملك (68%) ، مستأجر (25%) ، أربد : ملك (68%) ، مستأجر (20%) ، الزرقاء : ملك (63%) ، مستأجر (33%) ، عمان : ملك 57% ، مستأجر (35%) ، العقبة : ملك (48%) ن مستأجر (46%) ، وتبين في المسح أن كلفة ايجار المسكن التي تتراوح ما بين 101 و 200 دينار أردني وهي الأكثر تكرارا (58%) ، في العينة ، في حين أن (9%) من العائلات الأردنية تدفع أكثر من 250 دينار شهريا ، بينما أظهرت نتائج مسح 2014 ، أن متوسط ايجار المسكن بلغ 125 دينار شهريا ، وهذا يدل على ارتفاع في تكاليف المساكن المستأجرة ، والطفيلة هي الأكثر للمساكن المستأجرة بقيمة 101 الى 150 دينار وبنسبة 83% ، في حين كانت عمان الأقل انتشارا للمساكن المستأجرة بقيمة 101-150 دينار وبنسبة (31%)، والمساكن ذات الايجار المرتفعة في عمان من قيمة (350 - 400) وبنسبة (1,8%) وقيمة الايجار أقل من 100 دينار كانت نسبة انتشارها في جميع

المحافظات ( 1,6% ) ، حيث كانت أقل احتواء للمساكن المستأجرة بقيمة أقل من 100 دينار وهي القيمة الأقل وبنسبة 43% في حين كانت أقلها في عمان وبنسبة 8% .

نوع المسكن : أظهر المسح أن معظم الأسر الأردنية في العينة كانت تعيش في شقق ومنازل وبنسبة 57% ، و 42% وعلى التوالي ، و 1% تعيش في انواع أخرى من المساكن مثل : الفلل ، والخيام ، والكرافانات ، بينما أشار التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 ، ان الاسر الأردنية التي تعيش في شقة 84% وفي دار 11,8% ، وفي فيلا 0,6% ، وفي براكية 0,3% ، وفي خيمة أو بيت شعر 1,9% ، وفي كرافان 0,3% ، وفي مكان / مؤسسة عمل 0,4% ، وظهرت النتائج أن معظم أرباب الأسر يستخدمون القروض من البنوك الاسلامية 47% ، او يعتمدون على توفيرهم الخاص 45% ، وأقل المصادر هي مؤسسة تنمية أموال الأيتام 8% ، والنقابات المهنية 8% ، اما عن موقف الأسر اتجاه سكنها ، أشار ما نسبته 76% من الاسر بأن المنازل توفر الخصوصية للاسرة وأجاب 75% منهم بأن موقع المسكن يوفر الخصوصية للأسرة ايضا ، وكذلك 65% من الأسر تفضل ان يكون لديها برنامج سكاني وطني ، وعن مواد البناء المستخدمة في المسكن وجدت نتائج المسح أن مواد البناء من الخرسانة المسلحة وجدت الأكثر شيوعا 31% في جميع المباني ، في حين كانت مواد البناء مع الاسبتوس او الزنك او هي الاقل 0,4% وحجر نظيف 23,2% وحجر نظيف واسمنت 26,5% . اما عدد الغرف فقد أظهر المسح 2017 أن متوسط عدد الغرف 3,6 ، وبالمقارنة مع عدد الغرف في المسكن في الاردن ووفقا لتعداد السكان والمساكن / دائرة الاحصاءات العامة لعام 2015 ، فهو 3,4 غرفة ، وأشار المسح ان متوسط مساحة المسكن نسائي 130 ، 24 متر مربع ، وان مكان المسكن 62% منها تقع في شارع ثانوي ، و 14% تقع في شارع فرعي ، وان 90% من من الأسر لم يتوفر لديها ما يشبه استخدامه من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة ، في حين ان 10% من الاسر تملك هذه الاجهزة ، وأشار ان 35% من الاسر تعيش في شقق كان دخلها 366 دينار ، وان 85% من الاسر التي تملك مساكن ليس لديها مشروع عائلي .

المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحي : أظهرت نتائج المسح ما نسبته 96% من الأسر تتوفر لمساكنها شبكة المياه العادمة ، في حين أجابت 96% من الأسر بان خدمات الكهرباء متوفرة ، كما ان 91% من

الأسر لديها وسيلة تدفئة ، وان 82% من الأسر حاصلة على خدمات الصرف الصحي ، وأشار 21% من الأسر الأردنية تشكو من انقطاع التيار الكهربائي ، وان 55% من الاسر راضية عن جودة خدمات الصرف الصحي. اما المياه ، 44% من وحدات تنقية المياه تستخدمها ، و 33% من المياه العامة ، وخزانات 0,5% ، والبنتر الخاص بنسبة 0,7% ، وأشار المسح أن شبكة المياه العامة غير غيرصالحة للشرب وبنسبة 57% ، وأشار البعض 43% انها ممتازة ، وأشار نحو 30% ان المياه غيركافية ، وبمقارنة هذه النتائج مع مسح 2014 ، بين المسح ان 54% من الاسر تعتمد على شبكة المياه العامة ، والتي انخفضت الى 33% ، وتعتمد 40% على المياه المعدنية. وهذه المؤشرات ايجابية نوعا ما ، حيث وصول المياه والصرف الصحي وجودة الخدمات إلى السكان، ويدل على جهود الدولة في التنمية المحلية.

التدفئة والتبريد: أظهر المسح ان الغاز هو أكثر المصادر شيوعا من مصادر الطاقة 45% ، ثم الكاز بنسبة 35% ، والمكيف 1% ، وأن المروحة هي المورد الأكثر للتبريد 74% ، ةأظهر المسح ان 18% من الأسر تفضل استخدام الطاقة البديلة لتسخين المياه ، و62% تفضل الطاقة البديلة لتوليد الكهرباء و72% من الأسر لا تملك حديقة منزلية ، و2% تملك حديقة منزلية ، في حين 6% تملك جدائق مشتركة . وبخصوص استخدام الغاز لأن معظم الأسرة الأردنية تستخدمه في الطبخ وكذلك تستخدم الكاز في التدفئة ، كما يشير المسح رغبة الأسرة في استخدام الطاقة البديلة وكانت النسبة 62% ، وهذا مؤشر جيد لكن برامج الطاقة في الأردن لا زالت متواضعة .أما بخصوص عدم توفر حديقة وكانت النسبة 2% فيدل على أن معظم الأسرة تسكن في شقق سكنية وهي لا توجد بها حدائق .

خدمات النقل: أظهر المسح أن ما نسبته 62% من الأسر تفضل استخدام وسائل النقل العام على وسائل النقل الخاص ، وهذا يدل على انخفاض النسبة عن عام 2014 ، الذي بلغ 78% ، وأشار المسح ان سيارة الأجرة تلبى احتياجات جميع أفراد الاسرة وبنسبة 51% ، واعتبر 65% الأزدحام يعيق أنشطة الاسرة ، وخاصة في اربد 75% ، وفي عمان 71% ، والعقبة 71% ، وأر المسح ان 55% من الأسر لديها وسيلة نقل خاص ، وان 81% يستخدم وسائل النقل العام ، وهذه النتيجة تبين قلة استخدام الناس لوسائل النقل العام

، وربما لاسباب كثيرة منها عدم انتظامها بموعد محدد ، او لعدم تغطيتها لجميع السكان ، أو لسوء الخدمات ، مما يدعو المواطن لاقتناء سيارة خاصة لخدمته وافراد اسرته .

النفائات المنزلية : أظهر المسح ان 35% من الاسر ان أماكن وضع النفائات تشكل مكرهة صحية للأسرة ، وان 38 % لا يعتبرونها كذلك ، اما من يعتبرونها مكرهة صحية ، الطفيلة وجرش وبنسبة 100% ، و 60 % للزرقاء ، وأربد 65% ، ومأدبا 15 % ، وأشارت الأسر ان 55% ان جمع النفائات كاف للحد من التأثير السلبي لها ، وأشار 24 % من الأسر على استعداد للتعاون في مجال فرز النفائات واعادة تدويرها ، ولا شك هذا يعبر عن ثقافة المواطن الاردني في المحافظة على البيئة وحمائتها ، وايضا الاستفادة من تدوير المخلفات وفرزها مقابل مردود مالي بسيط ، وكما يحدث في بعض الدول المتقدمة .

أولويات الاسرة المتعلقة بالمسكن : أظهرت النتائج أن أهم خمس أولويات من وجهة نظر الأسرة الاردنية هي : الكهرباء 17 % ، المياه 14% ، النقل العام 14 % نفقات المسكن 14 % ، اما أقل هذه الاولويات هي : المحافظة على البيئة وبنسبة 3,1% . ولا شك في ذلك حيث تشكل هذه الاولويات جميع الأسر الأردنية على حد سواء ، نفقات المنزل الضرورية من ماء وكهرباء وايجار منزل وأجور النقل.

2- ما هي الخصائص الاقتصادية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص الاقتصادية التالية:

دخل الأسرة : أظهرت نتائج المسح نحو 35% من الأسر متوسط دخلها 366دينار ، و أن 17 % دخلها من ( 401 – 500 ) دينار ، و 17 % دخلها من ( 501 – 750 ) دينار ، و 15,8 % دخلها من ( 367 – 400 ) دينار ، و 0,9% و 1% دخلها ما بين ( 1250 – 1500 ) دينار وبمقارنة مع نتائج المسح لعام 2014 ، كانت نسبة الاسر التي دخولها مساوية أو من 366 دينار هي 40% من الأسر ، وهذا يدل ويشير الى ان معظم الأسر في الاردن متوسط دخلها لا يزال دون خط الفقر المطلق وهو 680 دينار للفرد ، اما مصادر دخل الأسرة فقد أشارت نتائج المسح ان 79 5 تعتمد على الرواتب والاجور كمصدر لدخل

الأسرة رئيساً للأسرة ، يليه العمل لحساب خاص وهو 14% ، وكان أقل مصدر لدخل الأسرة 1% من المنظمات الخيرية المحلية والدولية ، يليه 2% من الدخل الهبات والمساعدات ، وهناك الأرباح والفوائد وإيجارات وبنسبة 3,74% ، ومصادر دخل خارج الأردن 0,885 ، وهنا نشير الى العمل لحساب خاص وبنسبة مؤشر 14% للعمل الحر ولحساب عمل خاص هو مؤشر جيد في ظل توجه الدولة نحو العمل الحر والريادي ، والتوجه نحو المشاريع الصغيرة ، في ظل ارتفاع نسبة البطالة من 20% ، ونسب الفقر نحو 15% ، ووفقاً لآخر الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة المتعلقة بدخل الأسرة ، فإن 54% من الأسر يقل دخلها عن 700 دينار سنوي عام 2013 / 2014 ، ووفقاً للمسح ، فقد كان الزوج هو المساهم الرئيس في دخل الأسرة وبنسبة 72% ، تليها الزوجة 14% في حين ان أفراد الأسرة كانت مساهمتهم في الدخل قليلة .

الانفاق الأسري : وجد في المسح ان الزوج هو المساهم الرئيس في الانفاق المنزلي في دخل الأسرة وبنسبة 79% ، تليها الزوجة وبنسبة 14% ، والأبناء ( ذكور واث ) ساهموا بنسبة 4% و 2% ، في حين ساهم الاحفاد والحفيدات ، والاجداد وأبناء الزوج أو الزوجة بأقل من 1% من اجمالي المساهمة في الانفاق ، وربما يعود ذلك لاسباب كثيرة ومنها ، ان معظم الأبناء على مقاعد الدراسة في المدارس ، أو كليات المجتمع ، أو في الجامعات ، أو عدم توفر فرص العمل ، أو عدم مشروع عائلي للأسرة ، وبالتالي لا بد من تعليم الأبناء مهارات حياتية متنوعة للدخول لسوق العمل الأردني وخاصة ، أن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة الأجنبية تعمل في الأردن ، وتقوم بتحويل ما يقارب من 1,8 مليار سنوي .

ادارة النفقات الأسرية : أشار المسح لعام 2014 أن ما نسبته 44% من الأسر كان يدير الآباء نفقات الأسرة ، اما المسح الحالي فإن ما نسبته 31% من الآباء ، وأشار المسح الحالي ان 54% من نفقات الأسرة يتشارك فيها الزوج والزوجة معا ، ومقارنة مع نتائج مسح عام 2014 والذي يشير الى 31% ، ويدل ذلك على أن نفقات الأسرة تدار بين الطرفين الزوج والزوجة بسبب الظروف الاقتصادية ، والتوافق على أهم الأولويات من تعليم ، وصحة ، ومأكل وملبس ومشرب ، وإيجار المنزل ، فالواقع الاقتصادي

والاجتماعي والظروف التي تعانيها الأسرة الأردنية يتطلب التعاون والتنسيق لأدارة نفقات الأسرة بمهارة وخبرة ، وربما تكون المرأة الأردنية أقدر على ذلك نوعا ما من رب الأسرة ،

المشاريع الأسرية : أظهر المسح الحالي أن 87% من الأسر لم يكن لديها مشروع انتاجي خاص أو مدر للدخل ، وأن 12% من الأسر لديها مشروه خاص واحد على الأقل ، وهذا يدل على انخفاض في نسبة المشاريع الأسرية بالمقارنة مع النسبة المئوية في عام 2014 والتي بلغت 19%، وهنا لا بد ان نؤكد على اهمية المشاريع الصغيرة او المتوسطة في دعم اقتصاد الاسرة ، وتحسين دخلها ، والتوجهات الملكية السامية تدعو الى تقديم الدعم المالي والفني لزيادة عدد المستفيدين من هذه المشاريع ، وخلق فرص العمل في الريف والبادية والمدينة ، وخلق فرص عمل للعاطلين من الجامعيين ، والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين .

وأشار 62% من الاسر لديها مخاوف اقتصادية ، حيث أن مخاوف الأسرة من الوضع الاقتصادي هي منطقية ومرتبطة مع التحديات الاقتصادية في الأردن ، والتطورات السياسية في المنطقة ، ووفقا لاحصاءات البنك الدولي ، فان الاقتصاد الأردني لا يزال غير نشط مع تباطؤ النمو في العامين الماضيين ، ولكن من المتوقع أن يتحسن الى أن يصل الى ما يقدر ب 3% على مدى السنوات 2017- 2019 ولا شك أن المخاوف قائمة لدى الأسرة الاردنية في مؤشرات كثيرة ومنها : ارتفاع معدل الفقر والبطالة ، عدد كبير من الخريجين ويصل الى 60 الف خريج جامعي سنويا وبدون فرص عمل ، واغلاق السوق العراقي والخليجي ، ووقف التصدير ، مما يعطل القطاع الخاص وهو الذي يستوعب بل ويخلق فرص العمل ، وارتفاع المديونية ، والعجز ، وقلة المساعدات الدولية.

الادخار : ظهر من المسح وجود اتجاهات أسرية ايجابية حيث أن 65% من الاسر تعزز قيم الادخار لدى أفرادها مع ان هذالنسبة انخفضت عن المسح لعام 2014 الى 83%وربما يعود للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها الأسرة وبالتالي تتغير القيم والمفاهيم والاتجاهات نحو قضايا كثيرة ومنها الادخار .

التقاعد : اظهرت نتائج المسح ان 555 من الاسر تعتقد انه ينبغي التخطيط للتقاعد مسبقا ، بينما في مسح 2014 لأحوال الأسرة الأردنية ، حوالي 75% ، واتفق الجميع ان التقاعد يؤثر على الوضع الاقتصادي للأسرة وبنسبة 54% ، ووجود متقاعد يشكل ضغطا على العلاقات الأسرية بنسبة 47% ، و55% يؤثر على الصحة النفسية للمتقاعد ، وهذا يدل ويشير على ان التقاعد يشكل قضية مهمة لدى الأسرة ، حيث يسبب في انخفاض الدخل لأن راتب المتقاعد سوف يقل ، والأسرة تحتاج الى نفقات مالية لتتدبر أحوالها ، وايضا يشكل ضغوط نفسية للأسرة لأنه سوف يتدخل في كل صغيرة وكبيرة داخل الأسرة ، مما يغضب الزوجة والأبناء وبالتالي يحدث الصراع داخل الأسرة والتنافس ، وهنا نؤكد على ضرورة التخطيط للتقاعد وقبل سنوات في البحث عن عمل ، أو اقامة مشرو خاص .وأشار المسح أن 78% غير مسجلين بالضمان الاجتماعي ، ومن بين الأسر يحصل 14% يحصلون على رواتب من الضمان ، و4% من التقاعد العسكري ، والمتقاعدون المدنيون 2% ، وفي 0,1% من الجامعات ، و40% من كبار غير مشتركين بالضمان الاجتماعي ، ولا شك هذه نسبة كبيرة حيث يواجهون تحديات مستقبلية في تأمين متطلبات الحياة كالمسكن والملبس ، ويشكل ضغطا على صندوق المعونة الوطنية ، ومؤسسات العون الاجتماعي ، وأشار المسح أن 76% لديها موظفين حكوميين أو يعملون بالقطاع الخاص ، .

العمل والتدريب المهني : وجد أن 54% من الأسر تشجع أفراد على الالتحاق ببرامج التدريب المهني ، وأن 45% ترى أن التعليم المهني أكثر جدوى اقتصاديا من التعليم الأكاديمي ، ولا شك هذا توجه جيد ، وتغير في التوجهات القيمية لدى الأسرة الأردنية نحو العمل المهني ، والبحث عن مهارات ، لأن السوق يحتاج الى مهارات ولا يحتاج الى شهادات ، وهناك توجهات حكومية للحد من التعليم الأكاديمي في المدارس والجامعات والتوجه نحو العمل المهني والتقني والفني ، ولذا تم تأسيس الشركة الوطنية للتأهيل والتدريب ، والتوسع في مراكز التلمذة المهنية . يتوفر مراكز تدريب مهني ولا يبتعد سوى 26 كمعن مكان السكن ، ومع ذلك لم يشكل طلبة التدريب المهني سوى 2% من عينة الدراسة ، وربما يعود ذلك لعدم تفعيل الاعلام الرسمي نحو العمل المهني ، وحث الشباب الاقبال عليه لأنه المستقبل والوحيد لتحقيق وخلق فرص العمل ، في اتساع موجات البطالة بشكل كبير في المجتمع الأردني ، كما يجب

على المدرسة على حث الطلبة للتوجه نحو العمل المهني . وأظهرت نتائج المسح أن غالبية العاملين ولنفس الفئة العمرية يعملون في القطاع الحكومي وبنسبة 38%، وفي القطاع الخاص المنظم 36%، وفي القطاع غير المنظم 23%، والعاملين في المنظمات الدولية 0,4% وأظهر المسح أن 60% من الأسر تفضل العمل في القطاع العام ، وهذا يشير إلى أن الوظيفة الحكومية هي مطلب الجميع ، بسبب الأمن الوظيفي والاستقرار ، والدخل الثابت ، ولا تتطلب التطوير والتدريب المستمر وبالعكس القطاع الخاص الذي يحتاج الى مهارات ومتطلبات كثيرة ، ويمكن الاستغناء عن الموظف بأي لحظة، وأن 48% ترى أن الوظائف في القطاع الحكومي غير كافية ، وهنا نشاهد أن الكثير من العاملين بالقطاع يبحث عن وظيفة أخرى لدعم اقتصاد الأسرة ، وأن 45% من الأسر ترى أن رواتب الـ 48% ترى أن وظائف القطاع الحكومي غير مناسبة ، وبين المسح أن 19% من الإناث في العينة عاملات ، وهذا يشير الى مساهمة المرأة في دعم اقتصاد الأسرة ، ودعم نفقات البيت ، و 2% يعملن في مشاريع منزلية خاصة ، وهنا نشير الى الدولة منحت تسهيلات جديد للعمل داخل المنزل لدعم الأسرة الأردنية ، وأن 73% من الأسر توافق على عمل المرأة ، ولا شك هذا يشير في تغيير قيم وتوجهات الأسرة الأردنية نحو المرأة وعملها ، وهذا ربما يعود إلى ما تواجهه الأسرة الأردنية من ظروف معيشية صعبة ويتطلب من جميع أفراد الأسرة المساهمة في نفقات البيت . وأشار المسح بخصوص العمالة المنزلية وجد أن الحارس أكثر انتشارا وبنسبة 2%، أما السائقين والخدم كانوا الأقل وبنسبة 0,1%، وهذا يشير الى أن عينة الدراسة ذات مستوى اقتصادي متوسط ولا يسمح بأقتناء سائق أو خادم . ووفقا للمسح فان 6% من الأسر كانت تضم فردا واحدا على الأقل مغتربا ، وهذا يختلف عن مسح عام 2014 حيث كان 2%، وهذا يشير الى دعوة ورغبة الأسرة الأردنية في حث الأبناء وخاصة ممن يحملون مؤهلات علمية عالية للبحث عن فرص العمل خارج الأردن في صعوبة الحصول على وظيفة ، وأشار المسح الى أن 36% من الأسر تفضل هجرة الذكور ، و 56% لا تفضل هجرة الإناث ، وربما يعود إلى أن الأسرة الأردنية ما زالت محافظة ، وتحافظ على الفتاة خوفا من بعض المشاكل التي تواجهها في الغربية .

الأعباء الاقتصادية : أشارت الأسر ووفقا للمسح أن 36% من الاعباء الاقتصادية يعود لتملك المنزل ، و37% للتعليم ، و31% للصحة ، و40% للكهرباء ، و405 للمياه ، والتدفئة 46%، وتكاليف النقل 43%، والملابس والمواد الغذائية والمواد المدرسية والصرف الصحي وهي 43%، 47%، 29% وعلى التوالي ولا شك هذه التحديات التي تواجه الأسرة وتشكل ضغطا نفسيا كبيرا في تأمين مستلزمات الاسرة من : مأكلا وملبس ومشرب وتعليم ونقل وتدفئة. وأشارت المسح أن التحديات التي تواجه الأسرة هي : 21% ارتفاع الاسعار ، 20%توافر فرص العمل ، والأجور 16%، والتسهيلات الاستثمارية 1%.

3- ماهي الخصائص الصحية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص الصحية التالية:

الخصائص الصحية : أشار المسح أن أكثر من ثلث الأسر الأردنية لديها تأمين صحي وبنسبة 36%، ومن يحمل تأمين صحي حكومي 28%، وعسكري 23%، و 8% لديهم تأمين صحي خاص ، و2% تأمين صحي من وكالة الغوث والجامعة ، وهذا يشير إلى أن الدولة لديها مظلة للتأمين الصحي لمعالجة أفراد الشعب ولكن بنسب مختلفة ، كما وهناك توجهات لتأمين صحي لكبار السن ، والاطفال ، وأشار المسح 55%راضون عن الخدمات والعلاجات التي يغطيها التأمين الصحي ، و 17% غير راضين ، ولقد نشرت دائرة الاحصاءات العامة في عام 2015 أن 69%من الأردنيين مؤمنين صحيا ، وأشارت نتائج المسح أن 86% من الأسر ليس لديها أمراض مزمنة ، بينما 3%من الأفراد لديهم ، وأن أكثر الأمراض شيوعا : التهاب المفاصل 39%، ارتفاع الضغط 15%والسكري 15%، والقلب وتصلب الشرايين 10%و 7%، وأن 38% من الاسر لديها فرد مزمن ، وأشار المسح أن الغالبية العظمى ليس لديها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 96%، في حين وجود 4%منهم ، وان الاعاقة الصرية تشكل 2% ( 47% من الااقات ) وفقدان السمع 0,5%ويشكل 12% من الاعاقات، والجسدية 0,4%وتشكل 11%من الاعاقات ، في حين أشار المسح لعام 2014 وجود نسبة 4% على من الأسر لديها فرد واحد من ذوي الاعاقة .وكانت الاعاقة الحركية 25% في المسح ، بينما في المسح الحالي

11%، وأشار المسح أن 71% لن يتردد في مراجعة الطب النفسي ، وهذا مؤشر جيد وفي تغيير النظرة التقليدية نحو المرض النفسي والمريض النفسي ايضا ، ومن الجدير بالذكر أن 0,1% من الأسر الاردنية تستخدم العقاقير العقلية لعلاج أعضائها ، كما أظهر المسح أن توقيت الحمل والولادة هو قرار مشترك بين الأب والأم معا وبنسبة 81%، و78% من الأسر تفضل الرضاعة الطبيعية ، وأظهر المسح أن نسبة المخنن حوالي 30%، ومدخني السجائر 17%، والنارجيلة 3%، ونسبة الاناث الذين يدخنون 1,6%، وأن معدل التدخين بين الفئات العمرية من 25 الى 40 سنة والى 50 و51 سنة الى 60 سنة يشكل 26%، وأشار المسح أن غالبية الأسر 65% أن ظاهرة المخدرات متفشية بين الأطفال والمراهقين ، وأشار أن 67% منتشرة بين طلبة الجامعات والشباب ، وربما يعود ذلك المرجو لها بين صفوف الطلبة ، وجني الأرباح ، وايضا من البطالة من قبل الشباب ، وضعف الوازع الديني ، ومحاولة الهروب من الواقع ، وغياب الرقابة في المدارس والجامعات وأشار المسح أن 76% من الأسر تعتبر ممارسة الرياضة أمر ضروري ، لكن على النقيض من ذلك نجد أن 88% من الأسر لا تمارس الرياضة ، مقابل 11% يمارسون الرياضة ، وهذا يدعو لغرس ثقافة وممارسة الرياضة في الحد من الأمراض الكثيرة التي يواجهها المجتمع الأردني ، وبين أن 5% هم ممن يمارسون الرياضة بشكل يومي ، و3% اسبوعيا ، و3% شهريا ، مرة واحدة على الأقل ، وبين المسح أن الالعاب الجماعية هي الأكثر أنواع الرياضات ممارسة وبنسبة 28%، و24% رياضات أخرى ، وأن 46% يمارسون الرياضة في الأماكن العامة ، و20% داخل المنزل ، و8% داخل الصالات الداخلية ، و7,5% لإفي مراكز رياضية متخصصة ، وأشار المسح أن 90% من أرباب الأسر يرون أن الخدمات الصحية تشكل عبئا اقتصاديا على الأسرة ، وهي أكثر مما وصلت في نتائج مسح الأسرة لعام 2014 ، حيث وصلت 75%، أما أولويات القضايا الصحية فهي المستشفيات 17%، والتأمين الصحي 15%، والخدمات الطبية 14%، وخدمات المراكز الصحية 11%.

4- ماهي الخصائص التعليمية للأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام 2018؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص التعليمية التالية:

الخصائص التعليمية : أظهرت نتائج المسح وجود 663 أسرة لديها أطفال في الفئة العمرية ( 0- 4 سنوات ) ، أي ما يمثل 29% من إجمالي عدد الأسر منهم 15% مسجلين في الحضانات ، والسبب في أن معظم الأطفال لم يسجلوا فيها ، يعود لعدة أسباب منها أن 73% من الأمهات ربات بيوت ، وارتفاع تكلفة الحضانة ، و 12% ووجود أحد أفراد الأسرة لرعاية الطفل في المنزل وبنسبة 4% ، ووجد في المسح أن 25% من الأسر تفضل ارسال طفلها الى الحضانة ، وبين المسح أن دور الحضانة متوفرة في أماكن العمل لدى النساء العاملات وبنسبة 47% ، وثبتت هذه النتيجة الاستجابة الجيدة للخطط الوطنية التي أوصت بزيادة المشاركة الاقتصادية . وظهرت بيانات المسح أن 338 عائلة أطفال في الفئة العمرية ( 405 ) سنوات ، وتمثل 15% من الأسر وأظهرت أن 24% من الأطفال مسجلين في الروضة ، وهذا يمثل انخفاض في عدد المسجلين عن نتائج مسح الأسرة لعام 2014 ، والذي بلغ 37% ، وبموجب قانون التربية والتعليم وتعديلاته رقم 3 لسنة 1994 ، فان مرحلة رياض الأطفال مدتها سنتان على الأكثر ، وتهدف مرحلة رياض الأطفال الى ايجاد بيئة مناسبة تهدف الى تهيئة تربية متوازنة للطفل ، وبحسب الاحصائيات الوطنية تبلغ نسب الالتحاق بالروضة للذكور 33% ، والاناث 32,3% وأظهر المسح الحالي أن 86% من الأطفال في عمر المدارس ملتحقين بالمدارس ، بينما هنالك 14% غير ملتحقين ، وأن ما نسبته 82% من الأطفال ملتحقين بمدارس حكومية ، مقابل 14% مدارس خاصة ، و 3% في وكالة الغوث ، وأقل من 1% في مدارس عسكرية الثقافة العسكرية ، وتعليم غير نظامي ، والسبب للالتحاق بالمدرسة الحكومية هو ارتفاع أقساط المدارس الخاصة ، 80% أشار الى ذلك ، وأن نسبة 8% أن التدريس في المدارس الحكومية هو أفضل من الخاصة ، وبحسب التقرير الاحصائي لوزارة التربية والتعليم للعام 2015 / 2016 نجد أن 68% من الطلاب ملتحقين في المدارس الحكومية ، و 26% في القطاع الخاص ، و 6% في وكالة الغوث ، أما اتجاهات الأسر نحو المناهج الدراسية فقد أشار 42% أنها تتماشى مع ثقافة المجتمع الأردني ، وأن الوصول للمدارس الحكومية أسهل بنسبة 56% ، في حين أن الوصول الى مراكز التدريب المهني والمدارس الخاصة هي أدنى الخدمات المتاحة وعلى الاطلاق 4% ، و 18% وعلى التوالي ، وبين المسح أن أكثر الأنشطة التي تشارك بها الأسرة هي المشاركة في مجلس أهالي الطلبة 13% ، وحضور اجتماعات أولياء الأمور بنسبة 12% ، وأن أقل

النشاطات في المشاركة هو المساهمة العينية ونسبة 11%، ويعود ذلك لفقر الأسر ، ولعدم تبني ثقافة التطوع والتبرع لدى المجتمع الأردني .

وأشارت النتائج الى أن ما نسبته 10% من الأسر لديها أطفال من 6- 18 سنة يحصل على تعليم خصوصي ، وأن 4% يحصل على تعليم من مركز تدريس ودروس تقوية ، وأشارت الدراسة أن 14% من الأسر يسهم فيها الأخ أو الأخت في التدريس المنزلي ، وأن الأم تساهم بالتدريس المنزلي 75%، والأب 24%، والجد والجددة وشكل ما نسبته 1%، وأشارت الدراسة أن 14% من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس ، اما من يعمل من الأطفال فقدر 1%، عند أسرهم سواء بأجر أو غير أجر ، وأشار 63% لا يفضلون عمل الأطفال ، أما نسبة التسرب فكانت 4%، أما أسباب التسرب فكانت الوضع الاقتصادي ، وأشار المسح أن 512 من الأفراد ملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ، ونسبة 8% وهذا يختلف عن نتائج المسح السابق لعام 2014 ، والتي وصلت الى 21%، وبين أن 83% منهم ملتحق بجامعة أو كلية حكومية ، بينما نسبة الملتحقين بالجامعات والكليات الخاصة تمثل 15%، ومراكز التدريب المهني 2%، وقد يعزى ذلك لارتفاع تكاليف الجامعات الخاصة والكليات الخاصة وقد أشار بذلك 45% من عينة الدراسة ، وأشار المسح أن نسبة من أنهى الثانوية 24%، ومن يحملون درجة الدكتوراه 0,2%، والدبلوم العالي 0,3% ، والتلمذة المهنية 1%، وأن الثانوية العامة هي الأكثر تكرارا ، وبتسبة 41% ، وهذا يشير الى توفر التعليم الثانوي وبشكل شبه مجاني ومتاح للجميع ، وانتشار المدارس الثانوية في معظم التجمعات السكانية ، وأشار المسح أن 49% يختار الشخص تخصصه ، للذكور ، بينما للاناث 48%، وربما يعكس هذا عدم تدخل الاسرة في اختيار التخصص ، وأشارت الأسر عن توافر الخدمات التعليمية ، وأن أكثر الخدمات المتاحة هي كليات المجتمع الحكومية 89%، والجامعات الحكومية 76% أشار بذلك من عينة الدراسة ، وأشار 38% من عينة الدراسة أن أقلها هي الجامعات الخاصة .

5- ما نمط العلاقات الأسرية داخل الأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص الصحية التالية:

العلاقات الأسرية : أظهر المسح أن 66% من الأفراد متزوجين ، وأن الارامل 1% ، وأن متوسط سن الزواج للإناث عند سن الواج وهو 22 سنة ، وللذكور 27 سنة وهذا يقترب من نتائج المسح لعام 2014 ، حيث الإناث 23 سنة ، والذكور 27 سنة ، وهذا يشير الى رغبة الأسرة الأردنية في الزواج السريع للشباب والبنات ، وهي ظاهرة موجودة لدى الأسرة ، وبين المسح أن 25% من الأسر تكونت أي تزوجت عام 1987 ، بينما 50% تزوجت عام 1997 ، وأن 75% تكونت عام 2007 ، وتشير دائرة الاحصاءات العامة لعام 2015 أن غالبية السكان الأردنيين يتزوجون في الفئة العمرية من 15 - 29 سنة حيث بلغت نسبتهم حوالي 87% ، كما أظهرت البيانات انخفاض نسب الذين يتزوجون لأول مرة عند العمر 30 - 43 سنة حيث بلغت نسبتهم 8,2% ، كما أشار المسح أن 28% من الأسر يتخذ قرار الزواج الأنثى من قبل جميع أفراد الأسرة ، وبنسبة 28% للإم والأب ، أما قرار الأنثى لوحدها 25% ، والذكور 29% ، وأشار المسح 0,2% فقط من الأسر هي لزواج متعدد ، وأشارت البيانات الوطنية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة وفي التقرير السنوي لها لعام 2016 أن نسبة الزواج المتعدد في المحافظات هي : المفرق 9,1% ، معان 8,4% ، الزرقاء 7,8% ، وأقل النسب في عمان 4,2% ، وعجلون 6,2% ، أما زواج الأقارب : فقد أشار المسح أن 31% من الأسر الأردنية تفضل زواج الأقارب ، وهذا يشير الى تراجع في النسبة حيث كان في مسح 2014 ، 42% من الأسر تفضل ذلك ، وربما يعود الى وعي المواطن من زواج الأقارب في تسببه للإعاقة ، او كثرة التدخل من الأقارب في شؤون الأسرة ، او في التسبب في الخلافات الأسرية ، ولكن حينما تكون الزوجة من خارج الأقارب فان ذلك يدعو الى الزوج الى ادارة مؤسسة الزواج دون تدخل . وطبقا للاحصائيات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة لعام 2012 ، فإن 35% من حالات الزواج في الأردن كانت لأقارب ، وأن هناك انخفاض في زواج الأقارب حيث في العام 1990 وصلت النسبة 57% ، أما اجمالي حالات الزواج من أقارب كانت بين اولاد العم وبنسبة 23% ، وبنسبة 66% من بقية الأقارب .

الزواج العرفي : فقد أظهر المسح أن الاتجاهات كانت نحوه سلبية ، وبنسبة 78% ، من عينة الدراسة ، وأشار المسح لعام 2014 أن 3,0% من أفراد الأسرة يعرفون حالة واحدة على الأقل عن الزواج العرفي ،

وبمجموع 43 حالة ، وأشار المسح أن 13% من المتسربين من عينة الدراسة يعززون سبب التسرب هو بسبب الزواج المبكر ، ويرى 56% أن الزواج المبكر له آثار سلبية على الذكور بنسبة 56% ، وعلى الاناث 57% ، وهذا مؤشر جيد تجاه تغير في قيم ومعتقدات الأسرة الأردنية نحو الزواج المبكر ، ووفقا للمادة 5 من قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم 36 لعام 2010 تقتضي أهلية الزواج ان يكون سن الخطيبة والخطيب 17 سنة ، ويجوز للقاضي التزويج في سن 15 سنة.

الطلاق : فقد أظهر المسح أن 11,4% من الأسر تعتبر الطلاق من أهم القضايا ذات الأولوية التي تؤثر على جميع أفراد الأسرة ، ولا شك هذا مؤشر جيد لما يشكله الطلاق من انهيار مؤسسة الأسرة وتشرذم الأطفال وضياعهم وحرمانهم من حنان الأم ورعاية الأب ، ويصبحوا عرضة للجنوح وخاصة في ظل غياب الرقابة والرعاية والحماية . ووفقا لاحصاءات دائرة قاضي القضاة لعام 2016 ، فقد بلغ عدد حالات الطلاق 6637 ، كما أشارت البيانات لدائرة الاحصاءات العامة لعام 2016 ، أن نسبة الطلاق بلغت 2,2% في عام 2015 ، 2,3% ، وفي عام 2014 بلغت 3,1%.

الخلافات الأسرية : تبين في المسح أن 10% تقع خلافات أسرية زوجية بشكل دائم ، وأن نسبة 19% من الخلافات تقع بين الوالدين وأبناءهم ، كما وجد أن 48% من الوالدين يستخدمون الحوار لحل الخلافات الزوجية بشكل دائم وغالبا ، ولا شك هذا مؤشر جيد حيث أن استخدام الحوار والنقاش والتفاهم ، وتقبل وجهة النظر ، وحسن الاستماع ، واحترام الرأي والرأي الآخر ، والبعد عن التعصب والتوتر واستخدام العنف هو وسيلة ضرورية لحل الخلافات الأسرية .

خدمات الارشاد الأسري : فقد أشار نتائج مسح الأسرة الأردنية أن خدمات الارشاد الأسري موجود وأشار بذلك 100% من عينة الدراسة ، الا أن المسح أظهر أن 41% من الأسر لم يتلقوا أي استشارة أسرية لأي فرد من أفراد الأسرة ، كما أشار 74% منهم أن الارشاد الزواجي ضروري للاناث قبل الزواج ، و 75% ضروري للذكور ، كما أشار 6% منهم تلقوا لخدمات الارشاد الأسري ، ولا شك ان خدمات الارشاد الأسري ضرورة مهمة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والغزو

الثقافي ، وفي ظل الثورة المعرفية وبما تحمله من سلبيات وتهديد للقيم والعادات والتقاليد وأنماط سلوكية جديدة تهدد الأسرة الأردنية وتماسكها وقيمها ، فلا بد تفعيل هذه المراكز لتقديم خدمات الارشاد الأسري

..

كبار السن : أظهر المسح أن 6% من عينة المسح من كبار السن ، كما أشار أن 66% من عينة المسح أن رعاية كبار السن يجب أن تكون في المنزل ومع عائلاتهم ، وطالب 59% منهم بضرورة توفر نوادي لخدمة المسنين ، كما وأجاب 43% من الأسر بأن أفراد أسرهم من المسنين استفادوا من خدمات الرعاية لهم ، وأشار 56% من الأسر على معرفة بالتأمين الصحي لكبار السن ، وهذه النتائج تعتبر متشابهة لمسح الأسرة لعام 2014 ، وهنا نشير من خلال المسح أن ما زالت قيم المحبة والرحمة باتجاه كبار السن موجودة حيث يشير 66% منهم الى رعايتهم في المنزل بين أهليهم وذويهم وليس في دورورعاية المسنين ، حيث يعاني كبار السن من الحزن والوحدة والاكتئاب وفي هذا الصدد أعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة استراتيجية وطنية أردنية لكبار السن للأعوام 2018 – 2022 ، تهدف الى الارتقاء بالخدمات المقدمة لهذه الفئة ، وأستندت الاستراتيجية الى القيم الدينية والتكافل بين الأجيال ، وتضمنت خطط العمل تضمن لهم الحياة الكريمة ، والمشاركة الفاعلة ، من خلال توفر الضمانات التي تمكن كبار السن من التمتع بحقوقهم الكاملة دون تمييز ضدهم .وأشار المسح أن 2% فقط من الأسر هي أسر ممتدة .وأشار 49% من الأسر أن الأسر الممتدة تعتبر عبئاً مادياً إضافياً ، وأنها تتدخل في الحياة الأسرية بنسبة 45%.

أساليب التربية : وفقاً للمسح فإن الأسر تتبع عدة أساليب لتربية الأبناء ومن وجهة نظرها كان الحوار وبنسبة 86% ، و 47% دائماً ، و 39% أحياناً ، يليها التشجيع والتحفيز ومن ثم الحزم بينما كان أسلوب الطرد من المنزل هو الأقل أنتشاراً في عينة المسح وبنسبة 17% ( 3% دائماً و 14% أحياناً ) ، ولا شك ان حسن التعامل مع الأبناء وفي ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية أصبح من التحديات التي الأسرة الأردنية وتحديداً ( الزوج والزوجة ) في طريقة التعامل مع الأبناء ، ولذلك لا بد من تفعيل الحوار الأسري والبناء الهادف ، والبعد عن استخدام العنف بأشكاله

المختلفة والمتمثلة بالجسدي واللفظي ، والطرده من المنزل أو الحرمان ، لأن ذلك يزيد من المشاكل ومظاهر العنف ، واللجوء الى خدمات الارشاد الأسري ، وبعض المنظمات العاملة للاستفادة من أسلوب التعامل مع مظاهر العنف الأسري داخل الأسرة.

6- ما مدى المشاركة في الحياة العامة داخل الأسرة الأردنية في ضوء نتائج مسح الأسرة الأردنية لعام ؟ في ضوء تحليل البيانات الواردة في نتائج مسح الأسرة الأردنية تم رصد المؤشرات الاحصائية والخصائص التالية حول مدى المشاركة في الحياة العامة:

الأنترنت وشبكة التواصل الاجتماعي : أشار 50% من الأسر أنها تملك جهاز كمبيوتر ، او كمبيوتر لوحي ، و 46% لديها خدمة الأنترنت المنزلي ، و 75% خدمة الهاتف من خلال الهاتف ، ومعدل الانفاق على خدمات الاتصال والانترنت 19 دينار شهري ، و 20% من الأسر تعتقد أن توفر الأنترنت هو أولوية لأسرتها . وهذا يشير الى رغبة المجتمع الأردني في التواصل والاطلاع على مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاجتماعية داخل المجتمع ، وايضا خارجه ، ليس هذا فحسب بل بالتفاعل والمشاركة في ظل وجود وسائل التواصل الاجتماعي ، والتي تتيح للمشاركة والتواصل والتعبير عن الآراء ، حيث حيث يشير المسح الى أن 43% من الأمهات هن أكثر الفئات مشتركات على الشبكات الاجتماعية ، يليها الآباء 41% ، والاناث 18% ، والأبناء 19% ، وأشار المسح أن معدل المشاهدة لأم والأب 3 ساعات يوميا ، بينما الأبناء 5 ساعات يوميا ، وهذا يدعة الى توجيه الأبناء للاستفادة من هذه الشبكات للعلم والتعليم وزيادة التحصيل الدراسي وتطوير المهارات ، أما عن أماكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فقد أشار الجميع الى المنزل ، وربما يرجع ذلك لتوفر وانتشار خدمات الاشتراك المنزلي . كما أشار المسح الى أن استخدام الأنترنت بشكل متواصل ساهم في القطيعة الاجتماعية ، وغياب التواصل بين جميع أفراد الأسرة وبنسبة 70% ، ووفقا للاحصائيات الصادرة الرسمية عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وفي التقرير السنوي لعام 2016 ، أشار التقرير أن حوالي 5,53 مليون مستخدم في عام 2016 ، مقابل 5,3 مليون للعام 2013 ، وأن استخدام الأنترنت في الأردن ارتفع من 41,4 % في عام 2013 ، الى 56,4% في عام 2016 ، وهذه الأرقام المرتفعة تشير الى الزيادة

الكبيرة في استخدام هذه الوسائل الحديثة ، وما تنشره من قيم واتجاهات ، وما تفرزه من معلومات وبيانات ، بل وأصبح المواطن صحفي من خلال الكتابة والنشر والتعليق ، فلا بد من الرقابة على هذه الوسائل حيث تشكل خطورة على منظومة الاخلاق والقيم والعادات والتقاليد ، وتشكل تهديد لما تواجهه الاسرة الأردنية ، ومن هنا جاء قانون الجرائم الالكترونية رقم 17 لسنة 2015 ، وهذا القانون يجري عليه تعديلات لمواكبة المستجدات والتطورات الهائلة في مجال استخدام التكنولوجيا ، ووسائل الاتصال بكافة أنواعها .

الشعور بالأمان : أظهر المسح أن ما يقارب من 45% من الأسر تشعر بالأمان على أفرادهم الذكور والاناث في الشوارع والأسواق ، وهذا مؤشر جيد يعزز الأمن والاستقرار لدى الأسرة الأردنية ، وخاصة في ظل أنتشار المراكز الأمنية في مختلف المناطق والتجمعات السكانية ، ووجود الاكشاك الأمنية ، ووجود رجال الأمن في الاسواق والأماكن العامة، ووجود عقوبات رادعة بحق الخارجين عن القانون .

المشاركة في منظمات المجتمع المدني : أظهر المسح أن مشاركة الذكور تصل الى نسبة 12% من عينة الدراسة ، بينما أشار 51% من عينة المسح تمنع الزوجات والاناث من الانضمام الى الجمعيات ، وهذه الأرقام مفزعة حيث لا تسمح الأسر بمشاركة الأبناء في الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ، علما بأن هذه المنظمات تساهم بالتدريب والتأهيل وتعليم الجميع على المهن مختلفة ومتنوعة ، وعلى ادارة المشاريع ، وعلى مهارات مختلفة وبالتالي يجب تغيير النظرة السائدة تجاه المشاركة في منظمات المجتمع المدني ، كما أشار المسح أن 14% تقوم بعمل تطوعي ، وأن الأعمال الخيرية تشكل 54% ، والتعليمية والثقافية 10% ، وهذا يشير الى تدني نسب أفراد الأسرة على العمل الخيري والتطوعي ، وأن ثقافة التطوع والتبرع قليلة ، وخاصة أن العمل التطوعي والخيري هو رديف لعمل الدولة . كما أشار المسح أن العمل التطوعي في المجال السياسي 0,9% وربما يعود ذلك الى الخوف وعزوف المواطن عن المشاركة في الأحزاب السياسية هو خوفه على مستقبله ومستقبل أطفاله .

المشاركة في الانتخابات والأحزاب السياسية : أشار نتائج المسح أن 89% من الأسر ليس لديها أي ذكر منتسب لحزب سياسي ، وارتفعت النسبة لدى الإناث الى 90%، وحول اتجاهات الأسرة نحو الاحزاب السياسية تبين أن أغلبية الأسر لا تسمح للزوجة والإناث بالانضمام لحزب سياسي ، وهذا يشير كما ذكر سابقا عن الخوف من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم قناعة المواطن الأردني بدور الأحزاب السياسية في حل مشاكل المجتمع .وأشار 65% من الأسر بتشجيع أبنائها على المشاركة في الانتخابات ،

الواسطة ( المحسوبية ) : أشار 63% من عينة المسح أن الواسطة مهمة للحصول على العمل ، وهذا يدل على أن الواسطة والمحسوبية لا زالت مقبولة لدى الأسرة الأردنية في الحصول على الوظائف ، وإنجاز المعاملات ، وحل المشكلات ، حيث أشار 29% من الأسر من عينة المسح أنه حاول الحصول على وظيفة من خلال الواسطة ، و 21% من حصل بالفعل على وظيفة من خلال الواسطة ، وأنجز ما نسبته 39% من عينة المسح المعاملات الحكومية من خلال الواسطة ، أما عن أسباب أنتشار الواسطة فهي كثيرة ومنها : ضعف الوازع الديني ، وغياب العدالة والمساواة ، وعدم تكافؤ الفرص ، والثقافة السائدة في المجتمع . أما عن السعادة فقد أشار 58% من الأسر أنهم يشعرون بالسعادة بالفترة الحالية ، ولا شك فهي نسبة متوسطة ويبدو أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، والتحديات على مستوى المنطقة والأقليم تحد من مشاعر السعادة لدى الأسرة الأردنية ، وتناول المسح أن من أقل الاهتمامات هو الجوانب الثقافية حيث أشار 2% من عينة الدراسة ، والرياضة 2%، وهذا يشير إلى أن أولويات كثيرة لدى الأسرة على حساب الثقافة والرياضة علما بأن لهما أبعاد جيدة على عقل وجسد المواطن .

العنف الأسري : أشار نتائج المسح الى انخفاض العنف داخل الأسرة وبنسبة 50% ، وبين من خلال المسح أن رب الأسرة تعرض للعنف 6% وهو صغير ، وأن صور الإيذاء الذي تعرض له وهو صغير هو البدني 62%، وأشار 16% من عينة المسح أن العنف داخل الأسرة مستمر ، وأشارت نتائج الدراسة أن 42% من عينة الدراسة أن للوالدين الحق في ضرب الأبناء ولغايات التأديب ، وأشار المسح أن غالبية الأسر 79% لا ترغب في اللجوء الى المحكمة ولا الى الأمن العام وبنسبة 83%، في حال

حدوث عنف أسري . وهنا نشير أن الأصل في الأسرة يسودها الاستقرار والتراحم والعطف والمحبة ، والبعد عن الصراع والعنف والتوتر الأسري ، ولكن قد ينشأ داخل الأسرة مشكلات ولكن أن تتحول هذه المشكلات الى صراع دائم ، وعنف مستمر أسري ، فهذا يشكل خطورة على أفراد الأسرة جميعا ، مما ينعكس على أفراد الأسرة واستقرارها وتماسكها ، وعلا جوانب التنشئة الاجتماعية للأطفال ، ولذا تم استحداث وحدة حماية الأسرة في الأردن ، لحماية الأسرة الأردنية من مظاهر العنف الأسري والحد منه قدر الامكان ، وحل النزاعات المتعلقة بقضايا العنف الأسري ، كما تم استحداث وبقانون رقم 33، لسنة 2016 ، نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف ، وهناك تشريعات قانونية وأسرية لحماية أفراد الأسرة من العنف وتنسجم مع القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الانسان ، وتحافظ على كرامته .

العنف المجتمعي : أشار 73% من الأسر في المسح أن العنف ليس سائدا في مكان السكن ( عمارة ، حي ) ، وأن أكثر أنواع العنف المجتمعي شيوعا هو العنف الجسدي وبنسبة 68% داخل الحي ، والعنف الجنسي 3,1% ، والعنف النفسي 19,6% والاقتصادي والاجتماعي 5,3% ، ويبدو أن مظاهر العنف المجتمعي له أسباب كثيرة منها : الضغوط النفسية لدى الأسرة بسبب أعباء ومتطلبات المعيشة وتديرها من ماء ، وصحة ، وأقساط جامعات ومدارس وغذاء .

الشعور بالسعادة : عبر 58% من الأسر في المسح أنم يشعرون بالسعادة بالفترة الحالية ، ولا شك ان التحديات التي تواجه الأسرة الأردنية ومنها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة ، وارتفاع العنوسة ، والخوف من المستقبل ، وفي ظل الصراعات العربية والاقليمية والدولية ، كلها عوامل تقلل من معدل الشعور بالسعادة لدى الأسرة ، وفي هذا المسح أشار 58% من العينة بالشعور بالسعادة ، ولكن لو تماجرأ بحوث ودراساتو مسوح حديثة، ربما نجد أن النسب منخفضة في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب التي تعيشه الأسرة الأردنية .

7- ما هي أهم التوصيات الي وردت في نتائج مسح الاسرة الأردنية لعام 2018؟ خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها :

عمل على وضع برامج خاصة لتعزيز برامج الدعم للأسر ، وتنفيذ دراسات متخصصة ترصد الاختلافات بين هذه الأسر ودوافع العلاقات مع الأسر الممتدة .

تمكين الأسر التي ترأسها امرأة ودراسة احتياجاتها .

جراء دراسات متخصصة تعكس واقع قطاع الاسكان وأسباب ارتفاع المساكن أهمية وجود برامج خاصة لتعزيز قيم الادخار والتوعية بأهميته.

لا بد من العمل على تفعيل سياسات تطوير التعليم المهني ومخرجاته لتتناسب سوق العمل

يصاد تشريعات تلزم المؤسسات على ايجاد الحلول للمرأة العاملة مثل توفير الحضانات في أماكن العمل ،

والحد من التمييز بين الجنسين في العمل ، ، والمساواة بين الجنسين.

عمل على توعية المواطن حول كيفية المحافظة على المياه وعد هدرها

عمل على دراسة أولويات الطاقة والخيارات التي تناسب الواقع الأردني من حيث التوفر والقبول والجدوى .

أهمية وجود استراتيجيات للطاقة البديلة خاصة في مناطق البادية .

أهمية وجود استراتيجيات لقطاع النقل.

عمل على تطوير السياسات الخاصة بجمع النفايات والرقابة عليها .

عمل مراجعة الأدنى للأجور بشكل دوري.

سهيل الاجراءات لصغار المستثمرين وتوفير بيئة تشريعية مستدامة .

العمل على توحيد مصادر المعلومات والمؤشرات الصحية الوطنية .

توسيع قاعدة التأمين الصحي .

عمل على تحسين البنية التحتية للمنشآت الصحية .

شر التوعية الصحية في مجال الصحة النفسية .

تعزيز أنماط الحياة الصحية لدى الأسر وتوفير الخدمات الرياضية بأسعار مناسبة .

وعية الأسرة بأهمية مرحلة رياض الأطفال.

حد من عمالة الأطفال .

حد من العنف في المؤسسات التعليمية.

رأسة تأثير سياسات العمل على الأسرة.

فعيل الإرشاد الأسري لمواجهة مشاكل الأسرة .

فعيل العمل التطوعي والخيري .

وجيه الأسرة نحو الاستخدام الآمن والايجابي لوسائل الاتصال الحديثة .

راجع :

أبو قرع ، دعاء ربحي (2018)، التحولات السكانية لجبال فلسطين الوسطى : نعلين وعين يبرود كدراسة

مقارنة ، ماجستير ، جامعة بيرزيت .

أبو رياش ، حسين (الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي يرأسها امرأة

والمشكلات التي تواجهها ، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.

الأخرس ، صفوح ( 1980 ) ، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد

القومي ، دمشق، سوريا.

بدراسة السكان السكان (2018) ، فهرس ، www.fhras.org.

البياتي ، فراس عباس ( 2019 ) ، السوسيو ديمغرافي ، النشأة والتطور في المصطلح ، مجلة الكلمة ،

العدد ، 149 ، .

المؤتمر البرلماني العربي حول التنمية والسكان ( 1989 ) ، مجلس الشعب السوري ، دمشق ، سوريا.

1- بنفسيتي ، ميرون ( 1987 )، الضفة الغربية وقطاع غزة : بيانات ومعارف وخصائص المسكن ( مترجم

، عمان ، دار الشروق.

2- بني هاني ، عبدالرزاق، الروابدة ، محمد ( 1991 ) ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية

في محافظة أربد ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 9، العدد 3.

تحديد أوجه أهمية علم السكان ، جامعة الخرطوم ، قسم الدراسات السكانية (1015)،

www,facebook,post

3- عن أهمية دراسة السكان في الوطن العربي (2010) ، http://shanaway.ahlamontada.com

- جبر ، كفاية جمعة ( 1991 ) ، دراسة في جغرافية السكان والمساكن \_ مدينة أبو نصير ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، الأردن .
- جلبي ، علي عبدالرزاق ( 1998 ) ، علم اجتماع السكان ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية  
سكندرية، مصر .
- جودة ، عماد ( 2001 ) ، منطقة سلفيت \_ دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن ، رسالة  
ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .
- الحيدري ، عبد الباقي ( 2002 ) ، الآثار الاجتماعية والديموغرافية للنمو الحضري في العراق : محافظة  
أربيل نموذجاً ، رسالة دكتوراه ، جامعة تونس .
- مسات السكانية أو الديمغرافيا هو فرع من علم الاجتماع ، [www,marefa.org](http://www.marefa.org) ،  
الديمغرافيا ، <https://wikipedia.org> ،
- الريماوي ، حسين ، البخاري ، هناء ( 2002 ) ، خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية ،  
سلسلة التقارير التحليلية الوصفية ، 3 ، رام الله ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .
- رونج، دنيس (1963) ، علم السكان ، ترجمة صبحي عبدالكريم ، مكتبة مصر .
- الزيود ، اسماعيل، الرواشدة ، ميساء، الحنيطي، دوخي ( الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين  
السوريين في مخيم الزعتري ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 1 .  
كان والجغرافيا والدراسات السكانية وأهميتها ، <https://mawdoo3.com> ،
- شخاترة ، حسين ، وبله ، فكتور ( 1991 ) ، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين  
العائدين من الخارج ، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، عمان .
- الشريقي ، سحر عبد الهادي ، ( 2018 ) ، أهمية دراسة السكان ، جامعة حائل .
- شتيوي ، موسى، منير كرادشة (2011)، مسألة الخصوبة السكانية : رؤية تحليلية في ضوء نتائج  
الدراسات السابقة ، مجلة أبحاث اليرموك ، جامعة اليرموك ، الأردن .

- شلبية ، محمود ( 1993 ) ، المتغيرات الديمغرافية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان شمال الأردن وأهميتها للاتصال السكاني \_ دراسة حالة لبلدتي حاتم وارحابا ، مجلة أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 9، العدد 1.
- عبدالله ، ولاية خميس طعم الله ( 2003 ) ، السكان والنمو الحضري والبيئة في اليمن ، رسالة دكتوراه ، جامعة تونس الأولى ، تونس.
- عبداللطيف ، عبد الحميد العاني ( ل.ت ) ، مدخل الى علم الاجتماع ، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، بغداد .
- العنوم ، باسم ، عثمانة ، عبد الباسط ( 2011 ) ، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها للاجئين والنازحين الفلسطينيين في مخيمي محافظة أربد ، ومخيم الشهيد عزمي المفتي وفي المناطق المحيطة بهما: دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 27، العدد الأول والثاني.
- العموش ، أحمد ( 2008 ) ، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للأسرة في الامارات دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 5، عدد 2.
- علي ، عيسى ( 1997 ) ، التربية في الوطن العربي ، منشورات جامعة دمشق ، قسم التربية المقارنة ، كلية التربية .
- ي، فهمي حسن (2009)، دراسة تحليلية جغرافية لخصائص التجمعات السكانية في محافظة جنين ، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، فلسطين. غيث ، محمد عاطف ( 1989 ) قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة المصرية ، مصر.
- القطب ، اسحق (1982)، التحضر ونمو المدن في الدول العربية ( معهد الانماء العربي ) .
- اب المرجعي في التربية السكانية ( 1992 ) ، منشورات وزارة التربية ، مشروع التربية السكانية ، بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، دمشق .
- الهاجري ، خالد ( 2018 ) ، لمحة عن أهمية الدراسات السكانية ، <https://iacademyap.com>

- مناصرية ، ميمونة (2005) ، التحول الديمغرافي وآثاره في التشوه العمراني : دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية ( مدينة بسكرة) ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري ، قسطنية .
- هاليواك ، كوريس ( 1980 ) ، المورفولوجيا الاجتماعية ، مشورات عويدات ، باريس .
- جري ، خالد (2108)، لمحة تاريخية عن أهمية الدراسات السكانية ، <http://academyap.com> ،